النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 604 ■ من 8 الى 14 ماي 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

أفول الديمقراطية البرجوازية وصعود اليمين المتطرف

07 08 09

ضيف العدد

مرتضى العبيدي:

نهوض الحركة العمالية مجددا مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود أحزاب شيوعية قوية وكثيفة الحضور في أوساط العمال والفلاحين والشباب والنساء

15

العنف بالوسط المدرسي: مسؤولية مخططات الدولة ودور الشغيلة التعليمية

06

اتحاد نضال العمال يندد بقرار الاحتلال إغلاق مقر اتحاد نقابات العمال في القدس

11

كلمة العدد:

الدولة الاجتماعية.. تلك الشجرة التي يحاولون عبرها إخفاء غابة الاستبداد والتفقير والقهر الطبقي

لا يفوت المسؤولون أية فرصة أو مناسبة، وآخرها مناسبة فاتح ماي العيد الأممي للطبقة العاملة، إلا ويستغلونها لترديد شعار « الدولة الاجتماعية» التي يعرفون، هم أنفسهم قبل غيرهم، أنه مجرد خرافة لم تعد تنطلي على أحد، وخاصة على عمال وكادحي هذا الوطن الجريح الذين يكتوون يوميا بنار « الدولة الاجتماعية» الحقيقية والواقعية ألا وهي الدولة المخزنية التي أغرقتهم، بسياساتها الاستبدادية والرأسمالية المتوحشة، في مستنقع القمع السياسي والاستغلال والفقر والقهر والبؤس الاجتماعي.

فهذا الخطاب الديماغوجي المخزني حول « الدولة الاجتماعية» لن يستطيع الصمود طويلا أمام الواقع بحقائقه المرة والصادمة كما تكشفها إحصائيات المؤسسات الرسمية نفسها حول حياة المغاربة بالإضافة إلى احصائيات المؤسسات الدولية والتي تصنف المغرب في المراتب المتأخرة في التنمية البشرية والحريات العامة منها والفردية، والتي لم يعد النظام نفسه يشكك في صحتها كما كان في السابق. وسنكتفي بآخر مؤشرين حول «السعادة» و«الحرية الإنسانية».

فالمغرب يحتل المرتبة 112 من بين 147 دولة في مؤشر السعادة، حسب تقرير مؤشر السعادة العالمي لسنة 2025 الصادر يوم الخميس 20 مارس 2025، بمناسبة اليوم العالمي للسعادة. وهو مؤشر يعتمد على عدة معايير من بينها الدخل الفردي والاستفادة من الدعم الاجتماعي ومستوى الصحة والحرية والكرامة ومدى انتشار الفساد... والمرتبة 130 من مجموع 165 دولة حسب مؤشر «الحرية الإنسانية» لسنة 2024 والذي يعتمد على معايير تربط بين الحرية والكرامة الإنسانية بمفهومها الشامل.

إن هذا الترتيب يعكس بوضوح مدى حياة الاستغلال والقهر الطبقي والفقر التي تحياها الأغلبية الساحقة من المغاربة. حياة كلها بؤس ومعاناة وصراع من أجل الشغل و لقمة العيش والدواء والسكن وتوفير الحد الأدنى من شروط الحياة والبقاء إن استطاعت إلى ذلك سبيلا، في ظل البطالة والأزمة الخانقة وتحلل الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المغاربة وتعميمها للقمع السياسي والاجتماعي.

ترتيب يبين بوضوح أن الشعب المغربي بعيد كل البعد عن أن يعيش شيئا أسمه «السعادة» بما تعنيه من كرامة وحرية وعدالة اجتماعية ومساواة. أما شعارات «الدولة الاجتماعية» و«التنمية البشرية» و«الدعم المباشر» وغيرها فما هي سوى شعارات فارغة وزائفة هدفها التضليل وزرع الأوهام كمحاولات يائسة للتغطية عن واقع الاستغلال واليأس والبؤس الاجتماعي، ولامتصاص الاحتقان الاجتماعي حتى لا ينفجر.

هذا الترتيب ليس مستغربا، بل هو ترتيب موضوعي تبرره معطيات الواقع المرير والصعب الذي تعيشه الطبقة العاملة من استغلال طبقي رأسمالي مكثف وعموم الشعب المغربي من قهر وبؤس اجتماعي رهيب. واقع هو نتيجة منطقية وموضوعية للسياسات الطبقية المفترسة المنتهجة من طرف الدولة المخزنية، منذ الاستقلال الشكلي وإلى حدود الآن، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. سياسات شعارها إغناء الأقلية الطبقية المسيطرة التي تستحوذ على أكثر من 65٪. من ثروات البلاد، وتفقير الشعب المغربي بمختلف طبقاته وفئاته. هذا التفقير الذي بلغ مستويات قياسية ومرعبة كشفت عن أهوالها جائحة «كورونا» والجفاف وزلزال الجنوب، حيث يعيش أكثر من 60٪. من المغاربة في الفقر، وأكثر من 21٪. في البطالة، ولا زال المئات من العائلات من ضحايا الزلزل تعيش في خيام بلاستيكية في غياب أدنى مقومات الحياة البشرية الكريمة. وقد ازدادت هذه السياسات الطبقية توحشا خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع الانبطاح الكلي للنظام المخزني لإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية المتمحورة حول الخوصصة و التحرير الكلي للاقتصاد والإجهاز المتواصل على الخدمات الاجتماعية وتفكيك الوظيفة العمومية التي شكلت تاريخيا إحدى وسائل الترقي الاجتماعي لأبناء/ات الفقراء والاستيلاء على اراضي الفلاحين الفقراء وتفويتها للرأسماليين بمن فيه الصهاينة، ومع توسع وتعمق اقتصاد الريع والاحتكار والمصاربات ونهب ثروات البلاد من طرف الكتلة الطبقية السائدة والمافيا المخزنية، ومع تكريس إغلاق الحقل السياسي عبر تشديد سياسة القمع السياسي ضد المعارضين والاصوات الحرة والقوى المناضلة.

في مقابل هذه الدولة الطبقية المخزنية الفاشلة يطمح الشعب المغربي، من خلال حراكاته وانتفاضاته الشعبية المجيدة ونضالاته البطولية المتواصلة وما يرفعه خلالها من شعارات معبرة، إلى بناء دولة الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. ولن تكون هذه الدولة المنشودة، بالمضمون أعلاه ، سوى دولة وطنية ديمقراطية شعبية تكون فيها السيادة والسلطة للشعب يمارسها بكل حرية وبدون وصاية أحد. دولة يشارك في بناءها كل الطبقات والفئات الشعبية والقوى المجتمعية المتضررة من النظام القائم والتي من مصلحتها التغيير، مما يتطلب بناء جبهة الطبقات الشعبية، وهي سيرورة لابد لليسار والقوى الديمقراطية من أن تلعب الدور الأساسي في تشكيلها عبر توحيد صفوفها في إطار الجبهة الديمقراطية. وتعتبر « الجبهة الاجتماعية المغربية»، كجبهة ميدانية بين القوى اليسارية والديمقراطية، لبنة أساسية في تشكيلها يجب تفعيلها والرقي بها لتصبح أداة للدفاع عن مكتسبات الشعب المغربية وحقه في الحرية والعيش الكريم ومواجهة المخططات الطبقية الرأسمالية المتوحشة.

وهو ما يناضل من أجل تحقيقه حزب النهج الديمقراطي العمالي من خلال بذل كل الجهود الممكنة وعلى رأسها التواصل مع مكونات الجبهة الاجتماعية ومكاتبتهم في الموضوع لمعالجة وتجاوز واقع الجمود غير المفهوم الذي تعيشه الجبهة في وقت يشتد فيه القمع السياسي والقهر الطبقي وتتصاعد فيه النضالات العمالية والشعبية في جل القطاعات ومناطق البلاد.

فلننصت لنبضات الشعب، ولن نكن في مستوى طموحاته، وفي مستوى متطلبات اللحظة التاريخية. ومن يخلف الموعد مع التاريخ، فالتاريخ لن يرحمه.

www.annahjaddimocrati.org • annahjad@gmail.com ■ **السحب**: Anteprima

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

بيان اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يدين بشدة التصاعد الخطير والمتوحش للرأسمالية وللنزعة العدوانية الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار حرب الإبادة الجماعية الإمبريالية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني.

–يجدد تضامنه مع النضالات العمالية والشعبية ويدعو إلى استنهاض جبهات النضال ضد سياسة الاحتكار والغلاء والتفقير والقمع السياسي والتطبيع.

عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورتها العادية العاشرة الأحد 4 ماي2025 بالمقر المركزي -الرباط- تحت شعار: «نضال وحدوي من أجل استنهاض جبهات النضال ضد الاحتكار والغلاء والتفقير والقمع السياسي والتطبيع».

فبعد تقديم التقريرين السياسي المالي ومناقشتهما، وعرض مختلف الأنشطة والقضايا التنظيمية والمهام المطروحة على الحزب، وكذا تحليل أهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة بارتباط مع اليوم الأممي للطبقة العاملة لهذه السنة، التي تتسم في مجملها ب:

– التصاعد الخطير والمتوحش للرأسمالية والنزعة العدوانية للامبريالية ضد الشعوب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على تأجيج وتسعيرالحروب والنزاعات الإقليمية، والتدخلات المباشرة في شؤون البلدان بهدف استعادة هيمنتها الاقتصادية والسيطرة على المعادن النفيسة وثروات الشعوب، في ظل الازمة العميقة و الانهيار المرتقب بفعل التضخم وانكماش الأسواق و ميل معدل الربح نحو الانخفاض؛ نتيجة التأثر بالمنافسة الشرسة من طرف الصين، والتي ستؤدي فاتورتها حتما الطبقة العاملة وبقية الشعوب من خلال الاستحواذ على ثرواتها ، والإجهاز على مكتسباتها الاجتماعية، وهذا ما يستوجب تعزيز وتقوية النضال والتضامن الأممي العمالي والشعبي بقيادة قوى التحرر الوطنية المناهضة للإمبريالية والرأسمالية.

– تمادي التحالف الصهيوني الامبريالي في حرب الإبادة الجماعية والتجويع والتقتيل والتهجير القسري، التي يشنها ضد الشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق تحذر اللجنة المركزية من بوادر زرع التفرقة والصراعات في صفوف الشعب الفلسطيني، وتنبه إلى المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد المقاومة الفلسطينية واللبنانية وضد محور إسنادها من خلال الهجوم الإعلامي والعسكري المدعم من الإمبريالية والرجعية العربية والخليجية بهدف تصفيتها، كما تعبر عن اعتزازها بالمقاومة اليمنية والدروس التي تلقنها للكيان الصهيوني الإستعماري المسنود من طرف عدوان الجيش الأمريكي.

– انفراد «جبهة تحرير الشام» الإرهابية بالحكم في سوريا بقوة الحديد والنار، وتحكمها في مصير الشعب السوري خدمة لأجندة الرجعية التركية بإسناد صهيوني وأمريكي وأنظمة رجعية، مما يتطلب من الشعب السوري وقواه الوطنية والثورية رص وتوحيد الصفوف لإجهاض وإفشال مخططات التقسيم وحماية وحدة سوريا ودولتها المستقلة الديمقراطية بعيدا عن التدخلات الأجنبية.

– استمرار الحرب الطاحنة في السودان، ومعاناة الشعب السوداني من أوضاع عدم الاستقرار وانعدام الأمن وجرائم الاغتيالات والاقتتال المتواصل بين ميلشيات الجيش و الدعم السريع مما يؤدي إلى النزوح الجماعي لملايين السودانيين...

– المزيد من التحكم السياسي والاستبداد في المنطقة العربية والمغاربية بعد أزيد من عقد على اندلاع السيرورات الثورية خاصة بتونس.... ، مما يؤشر على ضعف القوى التقدمية وغياب الأداة الثورية لقيادة الطبقة العاملة وعموم الشعوب التي تعيش تحت نيران التسلط والقمع.

وأخذا بعين الاعتبار تغول الدولة البوليسية والهجوم الرأسمالي المتوحش على المكتسبات والحقوق وما يخلفه من تدهور خطير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية (البطالة/ الفساد/ التبعية/ انتهاك الحريات العامة/ الفقر/ الهشاشة...)، فإن اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

–1تحيي الطبقة العاملة في يومها الأممي، وتدعوها إلى جانب الفلاحين الفقراء وعموم الشغيلة لمواصلة النضال النقابي الوحدوي من أجل انتزاع الحقوق والحفاظ على المكتسبات وإسقاط قانون الإضراب التكبيلي والتصدي للمخطط التصفوي لأنظمة التقاعد ولكل التشريعات الرجعية التراجعية.

–2 تدين بشدة استمرار النظام المخزني في تطبيعه الخياني وتوسيع تعاونه مع الكيان الصهيوني الإستعماري في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة (الاستحواذ على الأراضي/ التعاون الاقتصادي والعسكري والأمني والأكاديمي والفني والرياضي/ تشويه الذاكرة الجماعية/...)، وتؤكد رفضها القاطع لكل أشكاله التي بلغت مستويات خطيرة تتهدد معها السيادة الوطنية، وتحمل كل أجهزة الدولة المخزنية مسؤولية ما قد تؤول إليه العلاقات مع الصهيونية في ظل الرفض العارم للشعب المغربي ومناهضته الحاشدة للتصهين الذي يشكل خطرا على بلادنا؛

–3 تعلن دعمها لجميع المبادرات النضالية الميدانية لمناهضة التطبيع ، وتعتز بالموقف البطولي للطبقة العاملة المغربية في ميناءي الداربيضاء وطنجة الرافض لرسو السفن الصهيونية بهذين الميناءين، وبحراك الشبيبة المدرسية والقطاع الطلابي (الطلبة المهندسين وطلبة كليات الطب والطلبة الجامعيين) في مواجهة التطبيع الأكاديمي، كما تدعو إلى تكثيف الجهود للانخراط والمساهمة في كل المبادرات الطلابية المقبلة الداعمة للشعب الفلسطيني والمناهضة لكل أشكال التعاون مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري ومن ضمنها الملتقى الوطني الطلابي أيام 13/14/15 ماي 2025

–4 تؤكد على أن تفشي الفساد و تغول الاحتكار والمضاربة والريع والمنطق الرأسمالي المتوحش ليست مجرد «أعراض» بل هي آليات نظامية يرتكز عليها النظام المخزني والتي ترهن الطبقة العاملة وعموم الشعب والكادحين بالمغرب بيد السماسرة وتجار المآسي الرأسماليين الاحتكاريين والباطرونا الجشعة التي لا يهمها سوى مراكمة الأرباح واحتكار الثروة مما يتطلب استنهاض جبهات النضال والكفاح الوحدوي ضد الاحتكار والغلاء والتفقير والقمع السياسي والاستبداد والتطبيع. وتفعيل كل أدوات النضال الوحدوي في المدن الكبيرة والصغيرة وفي البادية التي تتعرض لأبشع ألوان النهب والإضطهاد والاستحوذ على أراضي الجموع والسلاليات ومصادر الماء.....

–5 تحيي صمود الطبقة العاملة في معاركها الضارية والبطولية (عمال المناجم، عمال سيكوميك، عمال الموقف بأشتوكة أيت باها، العمال الزراعيين بالغرب عمال النقل والامن الخاص بوجدة...)، وتعلن عن دعمها المطلق لكل النضالات العمالية، كما تؤكد على تكثيف التضامن والدعم والمساندة كما جسدتها القافلة الوطنية التضامنية مع عمال/ات سيكوميك بمكناس يوم الأحد 28 أبريل 2025؛

–6تعبر عن تضامنها مع النضالات الشعبية من أجل المطالب المشروعة ومن أجل وقف كل السياسات الظالمة التي تطبقها الدولة في حق الجماهير الشعبية المقهورة (حراك فكيك- نضالات ساكنة جرادة – ضحايا نزع الأراضي الجماعية وهدم المساكن، ضحايا الزلزال ...)

–7 تساند وتدعم مختلف نضالات الحركة الطلابية وتدعو الفصائل الطلابية التقدمية للانخراط في كل اشكال النضال الوحدوي.

–8 تتضامن مع النضالات والأشكال الاحتجاجية للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وتستنكر التعاطي القمعي مع مطالبهم، وتدين الهجوم المتكررعلى المعطلين بقرية بامحمد، كما تطالب بفتح حوار جاد ومسؤول مع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب مركزيا وبكل فروعها والاستجابة لمطلبهم المشروع في الحق في الشغل القار؛

–9 تدين كل أشكال القمع والتضييق عن الحريات العامة وتسخير القضاء لضرب حرية التعبير والتظاهر والتنظيم، وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف كل أشكال التعذيب والتنكيل بالمعتقلين ومحاسبة كل المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان.

–10تعبر عن تضامنها مع عائلة المواطن الشاب ياسين الشبلي وتطالب بالكشف عن الحقيقة كاملة في اغتياله في مخفر الشرطة ببنجرير ومحاسبة الجناة المتورطين.

–11تتضامن مع ساكنة مدينة زاكورة وفلاحيها جراء الفياضانات الأخيرة التي ضربت المنطقة، وتستنكر سياسة التهميش والإقصاء المفروضة على مناطق الجنوب الشرقي الغني بثرواته والمفقر بسياسات النظام المخزني.

–12تجدد الدعوة إلى كافة الماركسيين /ات والماركسيين/ات اللينينين/ات للالتفاف حول مشروع بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كهدف لأبعاده الإستراتيجية باعتباره اللبنة الأساسية لخوض الصراع الطبقي ببلادنا والخيار الأول في التقدم للتخلص من النظام المخزني وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي و المجتمع البديل؛

وفي الأخير، تعبر اللجنة المركزية عن تقديرها واعتزازها بمناضلي/ات حزب النهج الديمقراطي العمالي في مختلف واجهات النضال النقابية والعمالية والحقوقية والمجتمعية، وتجسيدهم/هن لمبدأ وحدة النضال ووحدة المصير، كما تشيد بالمبادرات النضالية للقطاعين الشبيبي و النسائي للحزب في عدد من القضايا الراهنة.

اللجنة المركزية

الرباط في 4 ماي 2025.

النهج الديمقراطي العمالي جهة أوروبا الغربية:

إن المعركة ضد النيوليبرالية والعنصرية والاستبداد هي معركة واحدة

عقد المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بأوروبا الغربية اجتماعه الدوري لتقييم مسار تنفيذ برامجه النضالية، وللوقوف على بعض التطورات والمستجدات، وبعد نقاش معمق، خلص إلى ما يلي :

السياق الأوروبي: تصاعد النيوليبرالية والعنصرية الممنهجة.

تشهد أوروبا تصعيدا غير مسبوق للسياسات النيوليبرالية التي تستهدف تفكيك دولة الرفاه الإجتماعي، عبر خصخصة قطاعات الصحة والتعليم والنقل، وتقليص الإنفاق العام، وتدمير التشريعات الحامية للعمال.

هذه الهجمة تفاقم الفوارق الطبقية، وتحول العمال والأجراء إلى وقود لآلة الربح الرأسمالي، بينما تحصن الامتيازات الاقتصادية للنخب المالية والشركات العابرة للقارات.

في هذا الإطار، يواجه المهاجرون واللاجئون استغلالا مزدوجا:

– اقتصاديا: عبر إدماجهم القسري في سوق العمل غير النظامي بأجور هزيلة وظروف مهينة، مما يعمق التجزئة الطبقية ويضعف مكتسبات الحركة النقابية.

– اجتماعيا : عبر خطاب عنصري ممنهج تروجه الأحزاب اليمينية والشعبوية، يحمل الضحايا مسؤولية الأزمات الناجمة عن النظام الرأسمالي نفسه، كالبطالة وتدهور الخدمات العامة.

لا ينفصل هذا الخطاب عن التحالف العضوي بين النيوليبرالية والقوى اليمينية، التي تحول «الخوف من المهاجر» إلى ذريعة لتمرير سياسات تقشفية وتشتيت الانتباه وصرف النظر عن جشع الأوليغارشيات.

وتلعب وسائل إعلام الملياردريات، المسيطر عليها من قبل مجموعات ضغط ورأسماليين، دورا رئيسيا في تزييف الوعي عبر نشر الأخبار المزيفة وخطاب الكراهية، مما يهدد السلم الإجتماعي ويعيق بناء تحالفات عابرة للهويات.

مواجهة هذه الهجمة تتطلب :

– تعزيز التضامن الطبقي عبر نضالات موحدة تدمج المطالب الاقتصادية (مثل رفع الأجور وتحسين الخدمات العامة) بالحقوق الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين.

– بناء خطاب تقدمي يعري جذور الأزمة في النظام الرأسمالي، ويربط بين النضال ضد العنصرية والنضال من أجل العدالة الضريبية وإعادة توزيع الثروة.

– خلق منصات إعلامية بديلة تعكس صوت المهمشين وتكسر احتكار الملياردريات للحقيقة.

السياق الدولي: من فلسطين إلى المغرب الكبير.

تكشف الأزمات العالمية، من الانهيار المناخي إلى الحروب الإمبريالية، عن طبيعة النظام الرأسمالي البنيوية القائمة على استغلال الإنسان والطبيعة. في هذا الإطار، تظل قضية فلسطين قضية مركزية في النضال التحرري العالمي. فالجريمة الصهيونية المستمرة في غزة، بدعم غربي مباشر، ليست فقط تطهيرا عرقيا، بل أيضا نموذجا للتحالف بين الرأسمالية العالمية والقوى الإستعمارية.

كما يكشف موقف الأنظمة العربية «المطبعة» عن دورها كحارسٍ أمين لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة.

وفي المنطقة المغاربية والعربية، تتفاقم الأزمات نتيجة السياسات التبعية للأنظمة الحاكمة، التي تكرس نهب الثروات عبر اتفاقيات «التجارة الحرة» و«الشراكات» مع الاتحاد الأوروبي، وتقوض أي إمكانية للتحول الديمقراطي.

كما تعزز التدخلات الخارجية، مثل دعم الانقلابات في إفريقيا، أو التمويل الأوروبي لأنظمة القمع، استمرار الحروب وتهجير الشعوب.

الوضع الوطني بالمغرب: نظام الفساد والقمع

يعيش المغرب تحت حكم نظام مخزني يدار كضيعة تتحالف فيها النخب الحاكمة مع الرأسمال الأجنبي، وتجسد سياسات رفع الدعم عن المواد الأساسية وخصخصة التعليم والصحة، إرادة ممنهجة في إفقار الشعب لخدمة مصالح كارتيلات اقتصادية محلية ودولية.

وقد أدت هذه السياسات إلى :

– انهيار القدرة الشرائية وتضخم غير مسبوق يدفع حتى الطبقات الوسطى إلى الفقر.

– تدمير متعمد للخدمات العامة، كالاستشفاء والتعليم، وفتح الباب أمام القطاع الخاص لنهب المواطنين.

– صاعد القمع الممنهج ضد النشطاء السياسيين والنقابيين، والمدونين في وسائل التواصل الاجتماعي عبر محاكمات صورية وقوانين جائرة مثل قانون تقييد الحريات الرقمية.

في مواجهة هذا التغول، ندعو إلى :

– توحيد القوى الديمقراطية والحقوقية في جبهة عريضة تواجه الهجمة الاقتصادية والأمنية للنظام.

– إطلاق حملات تضامن دولية مع المعتقلين السياسيين، مثل معتقلي حراك الريف ومعتقلي الإحتجاجات الشعبية، وكذلك المعتقلين الصحراويين.

– فضح تواطؤ المؤسسات الإمبريالية (كصندوق النقد الدولي) في دعم سياسات النظام القمعية عبر شروط القروض الجائرة.

في الختام، إن المعركة ضد النيوليبرالية والعنصرية والاستبداد هي معركة واحدة. فلا تحرر للطبقة العاملة الأوروبية دون تضامنها مع نضالات شعوب الجنوب، ولا انتصار للثورة الفلسطينية دون تقويض التحالف الإمبريالي–الصهيوني.

لذلك، نؤكد على :

– بناء تحالفات عابرة للحدود تجمع النقابات والحركات الاجتماعية والمنظمات التقدمية.

– ربط النضال من أجل العدالة الاجتماعية بالمطالب البيئية العادلة، كالانتقال الطاقي الديمقراطي.

– تعزيز دور الأحزاب اليسارية الأصيلة والحقيقية كأداة لتوحيد المطالب وقيادة التغيير الجذري.

إن التاريخ يعلمنا أن انتصارات الشعوب تبدأ دوما من رحم الوحدة والأمل. فلنوحد صفوفنا، ولنخترق حصار اليأس، لصنع مستقبل يحرر الإنسان من استغلال الإنسان.

النهج الديمقراطي العمالي
المكتب الجهوي لجهة أوروبا الغربية
الإثنين 5 ماي 2025

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

كل التضامن والمساندة لنضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بقرية بامحمد

يتابع المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي منذ شهور المعارك البطولية التي تخوضها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع قرية بامحمد، المتجسدة في إعتصامات وإضرابات طعامية كان آخرها الإضراب المفتوح عن الطعام.

كما العادة فالدولة المخزنية تعاطت مع مطالب المعطلين بالقمع والحصار بدل الحوار الجاد والمسؤول والإنصات لمطالب المعطلين المشروعة و الحق في الشغل القار والعيش الكريم حيث عمدت الآلة القمعية بالمدينة لشن هجوم غادر يوم فاتح ماي على معتصم المعطلين نتج عنه إعتقال الرفيقة بثينة الكنوني و الرفيق عثمان الشواطي ومتابعتهما في حالة سراح فيما تم إيداع المناضل يوسف الكنوني بسجن عين عائشة بتاونات.

وعليه إن المكتب الوطني:

– يستنكر التدخلات القمعية ضد المعطلين بقرية بامحمد ويتضامن مع ضحايا هذا الهجوم وفي هذا السياق يطالب بإطلاق السراح الفوري للمعتقل يوسف كنوني ورفع المتابعات عن الرفيقة بثينة والرفيق عثمان كما يطالب السلطات المحلية بتنفيذ وعودها للمعطلين/ت.

– يدعو القوى المناضلة للمزيد من الدعم النضالي والالتفاف حول مطالب الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بالقرية وبباقي مناطق البلاد.

الرباط في 3 ماي 2025

تازة:

فرع الجمعية AMDH يتضامن مع معطلي قرية بامحمد

يتابع فرع تازة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن كثب تطورات الحركة الاحتجاجية التي يعرفها فرع قرية بامحمد للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، بعد أن تملصت الجهات المسؤولة من التزاماتها ووعودها السابقة في تعاطيها مع الملف المطلبي للفرع المحلي، والتي على إثرها تم تعليق المعركة الإحتجاجية «معركة الأمعاء الفارغة»، وكما هي عادتها، لم تجد السلطات المحلية والإقليمية من لغة للحوار سوى لغة التهديد والقمع لفض الأشكال النضالية، حيث أقدمت القوات العمومية على تدخل عنيف ضد المعتصمين، مما أدى إلى اعتقال ثلاثة من أعضاء الفرع وإصابة اغلبهم بكدمات وجروح مختلفة الخطورة.

إن فرع تازة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وأمام هذا الوضع المؤسف والمقلق، يعلن للرأي ما يلي:

• تضامنه المبدئي واللامشروط مع نضالات فرع قرية با محمد من أجل الشغل والتنظيم؛

• إدانته للتدخل القمعي الذي استهدف المعتصمين والإعتقالات التعسفية التي طالت مجموعة منهم، في خرق سافر للقوانين الوطنية والمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بالحق في الشغل والتنظيم وحرية التعبير والحق في الإحتجاج السلمي..

• مطالبته بالإطلاق الفوري ودون قيد أو شرط لكافة المعتقلين، ويحمل السلطات كامل المسؤولية عن سلامتهم الجسدية والنفسية.

• تأكيده على ضرورة فتح حوار جاد ومسؤول مع الفرع المحلي على أرضية الملف المطلبي، وانطلاقا من الوعود والإلتزامات موضوع المخرجات التفاوضية السابقة مع الفرع المحلي؛

• دعوته الإطارات المناضلة بضرورة تقديم سبل الدعم والمساند وبلورة آليات نضالية لإسناد المعركة الإحتجاجية للفرع المحلي حتى تحقيق المطالب العادلة والمشروعة للمحتجين؛

• تحميله المسؤولية الكاملة للسلطات المحلية والإقليمية والمركزية عن أي تدهور قد يطال الوضع الصحي للرفاق المضربين عن الطعام .

عن مكتب الفرع: تازة في 02 ماي 2025

الجمعية الوطنية للمعطلين تدين قمع واقصاء مناضليها...

في ظل ظرفية اقتصادية وسياسية متأزمة، تطبعها موجة من الغلاء المتواصل، وارتفاع معدلات البطالة، وتفكيك ما تبقى من الخدمات العمومية المجانية، نتيجة السياسات اللاشعبية المنتهجة من طرف النظام، تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، تواصل مختلف فئات المجتمع المغربي خوض أشكال نضالية متعددة دفاعا عن حقوقها المشروعة.

وإذ تقابل هذه التحركات السلمية بردود قمعية واعتقالات ومتابعات في صفوف المناضلين، فإن ما تعرض له رفاقنا عثمان الشواطي ويوسف الشركي الكنوني من فرع قرية با محمد،من إعتقال وما شهده الفرع من قمع وحصار لمعركته البطولية معركة « الشغل او الشهادة » الاضراب المفتوح عن الطعام الذي وصل ليومه التاسع بعد تملص المسؤولين من وعودهم وما يشهده باقي الفروع من مضايقات، شواهد دامغة على الطابع القمعي الذي ينهجه النظام في مواجهة كل الأصوات الحرة.

وأمام هذا الوضع، فإننا في الجمعية الوطنية نعلن ما يلي:

تضامننا مع رفاقنا يوسف الشركي كنوني وعثمان الشواطي ؛

تضامننا المبدئي واللا مشروط مع رفاقنا في فرع قرية با محمد وكل الفروع التي تتعرض للقمع والترهيب.

إدانتنا لاستمرار سياسة الترهيب والإعتقالات ومتابعة عدد من رفاقنا في حالة سراح مؤقت.

استنكارنا للقمع الممنهج الذي تواجه به نضالات الجمعية الوطنية في مختلف الفروع.

مطالبتنا بإطلاق سراح رفاقنا المعتقلين السياسيين

مطالبتنا بفتح حوار جاد ومسؤول مع فروع إطارنا محليا ومع الجمعية وطنيا بناء على الملف المطلبي لإطارنا.

دعوتنا كل مناضلي الفروع القريبة من قرية با محمد لدعم معركة رفاقهم والتواجد الميداني بجانبهم

عاشت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب إطاراً صامداً ومناضلاً

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

الحرية لكافة المعتقلين السياسيين

عن المكتب التنفيذي

الرباط، في 02 ماي 2025

القصيبة:

فرع AMDH يتضامن مع الفلاحين المحتجين علي حفر بئر بممر مائي سياحي

يتابع فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقصيبة بقلق بالغ أشغال حفر بئر بقلب «منتجع تاغبالوت نوحليمة « السياحي، وبمحاذاة مجرى مياه وادي تاغبالوت نوحليمة، وهو المشروع الذي يُنفذ دون اية استشارة للساكنة المحلية ودون أخذ تخوفاتهم بعين الاعتبار، رغم ما قد يترتب عنه من عواقب وخيمة على التوازن البيئي والفرشة المائية بالمنطقة. وحسب تقديرات جل المتابعين وعموم الراي العام فإن من شأن استمرار الحفر في هذا الموقع الحساس ان يهدد مباشرة موردًا مائيًا حيويًا تعتمد عليه الفلاحة المحلية، كما ينذر بتدهور المنتجع السياحي الطبيعي لتاغبالوت نوحليمة، الذي يعد وجهة مفضلة للزوار من مختلف مناطق المغرب، خاصة في فصل الصيف، مما سيؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي ومصدر رزق العديد من الأسر بالمنطقة.

وتعبيرًا عن رفضهم لهذا المشروع، نظم عدد من الفلاحين يوم الخميس فاتح ماي 2025، وقفة احتجاجية سلمية قرب مكان الحفر، عبّروا من خلالها عن تخوفاتهم من تداعياته على مزارعهم ومعيشتهم. إلا أنهم ووجهوا حسب – إفادات متطابقة – بتدخل عنيف من طرف «باشا مدينة» القصيبة، الذي هدّدهم صراحة بـ«قطع أرجل من يقترب من الورشة» على حد إفادة شهود من عين المكان، وهددهم بالاعتقال، مطلقا العنان كعادته دائما، حسب شهادات كثيرة، لمختلف أشكال السب والقدف والكلام النابي، في رفض قاطع الإنصات إلى مطالبهم ومخاوفهم المشروعة، في سلوك يمس بكرامتهم ويتنافى مع مبادئ الحوار والتشارك التي يجب أن تحكم علاقة الإدارة بالمواطنين.

إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ ندين هذا الأسلوب السلطوي القروسطوي في التعامل مع المواطنين/ات، والذي ينم عن عقلية تحن إلى حقبة تاريخية اعتقد الجميع انها قد ولت وطويت والحال انه لا يزال بين ظهرانينا مسؤول إداري كل ممارساته وتصرفاته تؤكد حنينه إلى تلك الحقبة السوداء . لكل ما سبق فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نعلن لعموم الرأي العام ولمن يهمه الأمر ما يلي :

1. نطالب بالتوقيف الفوري لأشغال حفر البئر وفتح نقاش جدي، مسؤول وموسع مع كل المتدخلين وخاصة مع المعنيين المباشرين، وعلى رأسهم الساكنة المتضررة والمزارعين الذين ترتبط حياتهم، معيشتهم ومختلف أنشطتهم بما قد يترتب عن ورش حفر بئر ضدا على إرادتهم.

2. ندعو السلطات الوصية الإقليمية والولائية إلى فتح تحقيق في سلوك «باشا المدينة» ومساءلته عن تهديداته اللفظية المتكررة والممنهجة التي باتت جزءا من طريقة تدبيره لإدارة الشان المحلي .

3. نجدد تأكيدنا على حق الساكنة في بيئة سليمة وحقها في المشاركة في اتخاذ القرار بشأن الموارد الطبيعية التي تخصها.

4. ندعو كل القوى الديمقراطية وكل الجمعيات الحقوقية والإعلامية والبيئية الوطنية والجهوية والمحلية (التي لا يكاد يخلو منها أي حي) إلى تحمل مسؤولياتها بتقديم كل أشكال الدعم والمؤازرة للساكنة المتضررة في هذه القضية العادلة.

عن المكتب

يوم السبت 3 ماي 2025

السيطرة على الإعلام

علال الجديد:

«صورة العالم التي تقدم لعامة الناس أبعد ما تكون عن الحقيقة، وحقيقة الأمر عادة ما يتم دفنها تحت طبقة وراء طبقة من الأكاذيب».
● نعوم تشومسكي.

ان الدور البارز والأساسي الذي تقوم به وسائل الإعلام في الشؤون السياسية المعاصرة، يدفعنا إلى طرح تساؤلات حول ماهية العالم والمجتمع الذي نرغب العيش فيه. وعما اذا كانت الأمور تبدو في الحقيقة كما نراها أم نرى الصورة التي صنعها لنا الاعلام .

ولمناقشة ذلك، نستحضر كتاب « السيطرة على الإعلام» للمفكر الامريكي نعوم تشومسكي والذي اتخذ الولايات المتحدة الأمريكية كمثال، حيث يبرز من خلاله دور الإعلام الأمريكي في تزييف التاريخ والعديد من الأمور والتعتيم على الكثير من الحقائق والتحيز السياسي الواضح ،بل وشرعنة ما هو مرفوض في المواثيق الدولية من الجرائم والانتهاكات. ويكشف لنا الوجه الاخر للإعلام المتواري عنا، ولنعي الصورة الحقيقية والمتوحشة للأعلام الأمريكي وهذا الدور ليس وليد المحافظين الجدد ،إنما يعود الى عقود سابقة.. و يظهر من خلاله كذلك مدى التحكم والسلطة التي تصل إليها وسائل الإعلام ،فتحول آراء الشعب من النقيض الى النقيض وتصنيع رأي عام مختلف عن قناعات الناس. ويكشف لنا كذلك كيف أن الدعاية السياسية أو البروباغندا (المعلومات الموجهة الأحادية المنظور بواسطة توجيه مجموعة مركزة من الرسائل بهدف التأثير على أراء الناس أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص)هي من يتحكم في زمام أمور العامة وإدارة الرأي العام، وأن حقيقة أمريكا بعيدة كل البعد عن تلك الصورة المزيفة التي سوقتها اعتمادا على قوة إعلامية هائلة متحكمة في العقول موجهة للجمهور.

وتعود أول حملة دعائية إعلامية ممنهجة لتوجيه وصناعة الرأي العام في العصر الحديث الى منتصف الحرب العالمية الأولى في عهد الرئيس « وودرو ويلسون» الذي عثون برنامجه الانتخابي « سلام بدون نصر» حيث وقف الشعب الأمريكي على الحياد تجاه الحرب الى أن أنشأ بمعية جهاز الاعلام والبعض من النخبة التي ضمت العديد من الشخصيات المؤثرة « لجنة كريل للدعاية الحكومية» . ونجحت هذه الأخيرة، خلال ستة أشهر فقط ،من تحويل الرأي العام الأمريكي من مناهض للحرب الى مؤيد لخوضها وبنوع من الهستيريا والتعطش للحرب والرغبة في تدمير كل ماهو ألماني(العدو النازي) وانقاذ العالم .واستخدمت في ذلك أهم أساليب السيطرة عن بث الرعب والخوف داخل نفوس الناس واثارة المشاعر القومية المتطرفة فيهم ونشر أخبار وقصص تحمل قدرا كبيرا من الفبركة والتزييف للمذابح التي ارتكبها الألمان .

كما أورد تشومسكي في كتابه» السيطرة على الاعلام « حجم النفاق الذي يقف وراء إمبراطورية الإعلام العالمي وتحديدا الإعلام الأمريكي القادر على تغيير أنظمة وإبادة شعوب(فيتنام) واشعال حروب طاحنة في معظم بقاع العالم عن طريق ترويج لأخبار مزيفة ونشر دعايات لا أساس لها من الصحة وجعل المتلقي على استعداد كامل لتصديق أي شيء يعرض عليه.

لذا ينبه الكاتب الرأي العام العالمي عموما و الأمريكي خصوصا الى مقدار السم الموجود في المادة الإعلامية الأمريكية والتي هي أبعد ما تكون عن الموضوعية والحياد وانما معدة و بعناية لخدمة أهداف السياسة الأمريكية سواء من خلال اختيار الخبر والمعلومة والمشهد أو من خلال إخراجه والتعليق عليه وربما من خلال اختلاقه أساسا.

إن الإعلام الأمريكي يقوم بتضليل طبقة عامة الشعب أو ما أسماه الكاتب « القطيع الضال». هؤلاء لا يراد لهم أن يكونوا فاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل مشاهدين فقط ومن وقت لأخر يرمون بثقلهم لاختيار أحد أفراد الطبقة المتخصصة والذين يمكن المفاضلة فيما بينهم في حالة الانتخابات. وحسب منطق والتر ليبيمان ،فإنه في مناخ ديمقراطي، ينبغي تصنيف المواطنين الى طبقات .الطبقة المتخصصة التي تقوم بدور فعال في إدارة الشؤون العامة، فأعضاؤها هم الذين يفكرون ويحللون وينفذون ويصنعون القرارات ويديرون الامور في النظم السياسية والاقتصادية والايديولوجية (يخططون للمصالح العامة، مصالح رجال الأعمال ورؤساء الشركات والطبقة المتخصصة) وهم نسبة ضئيلة من السكان .أما طبقة عامة الشعب /القطيع الضال لا يسمح لهم بالمشاركة في الفعل ،فهم يتسببون في إثارة المشاكل ،لذا وجب ترويضهم وتدجينهم وأدلجتهم وحجب عنهم الحقائق وهذا الترويض سيكون من خلال تلك الثورة الجديدة في فن الديمقراطية أو تصنيع الاجماع والقبول بتوظيف مختلف وسائل الاعلام. وأهم الاليات الاعلامية التي توظفها القوة العظمى قصد تضليل الشعب وتدجينه، نذكر منها:

فن الدعاية: اللجوء الى أساليب الدعاية والمنطق، فالدعاية في النظام الديمقراطي هي بمثابة الهراوات في الدولة الشمولية.

شغل الشعب/القطيع وصرفه عن قضاياه الكبرى و»منعه من الزئير ووقع الأقدام، عليهم أن ينشغلوا بمشاهدة أفلام العنف والجنس أو المسلسلات القصيرة أو مباريات الكرة ...» .

تخويف القطيع لتوحيد صفوفه وأفكاره، حيث تخلق له عدوا داخليا أو خارجيا (الشيوعية، الارهاب، غواتيمالا، العراق....)وتعبيء شرائح المجتمع لمواجهته وألا يفكر في قضاياه لأنه حسب منطقهم غير مؤهل للتفكير .

تشتيت القطيع ،يعني قطع أي امكانية من شأنها أن توحد الشعب. فيحاول الاعلام الرسمي بتغييب ذلك الحدث(انتفاضة، احتجاج، مسيرة...)،أو تزييف حقيقته أو شغل الرأي العام بحدث تافه يخفف من الغضب الشعبي وتأثيره. وهكذا تتمكن الطبقة الحاكمة من تشتيت القطيع .

فالإعلام الأمريكي يسير جنبا إلى جنب مع السياسات المتبعة للولايات المتحدة الأمريكية بحيث تعمل على تقديم المبررات والذرائع اللازمة التي من شأنها تعزيز موقف واشنطن تجاه أي قرار اتخذته أو حرب شنتها، رغم أن هذه المبررات غالبا ما تكون واهية. وهذا ما حصل بالضبط مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين وكيف أن الإعلام الأمريكي تمكن من تغليط الرأي العام الأمريكي والعالمي وتحويل صورة صدام حسين من حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية الى حاكم ديكتاتوري ومتمرد على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأصبح يهدد العالم بحيازته أسلحة الدمار الشامل. وهكذا نجحت الدعاية في تدمير العراق. لنكتشف فيما بعد، أنه كان هناك أطنان من المعلومات غير صحيحة حول التحصين والأسلحة الكيماوية ونفس الشيء وقع مع مانويل نوريجا أثناء غزو بنما وفي أفغانستان بخصوص الارهاب و الحرب على سوريا واليمن وليبيا واستعملت الدعاية الاعلامية على نطاق واسع في الحرب على الشعب الفلسطيني (أخرها الابادة الجماعية في غزة).

يتضح من خلال هذه الأمثلة أن الإعلام يلعب دورا بارزا في صناعة الخطر المحدق بالشعوب ويزرع في نفوس الناس الذعر والخوف ويصبحون مستعدين لتقديم التضحيات في سبيل وقف هذا الخطر ويتحولون مع مرور الوقت من مشاركين في الفعل الى دمى ساكنة تكتفي بالمشاهدة فقط ولا تتفاعل مع ما يحدث حولها . .هنا تتبلور السيطرة على الشعوب التي نعتها نعوم تشومسكي بالقطيع الضال المنساق وراء إملاءات السلطة الحاكمة.

ويختم تشومسكي كتابه « السيطرة على الاعلام» بحكاية الصحفي المحايد القادم من المريخ . يتخذه حكما على تناقضات الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الارهاب، في حين تغض الطرف عن جرائم ومذابح وفظاعات ضد الإنسانية كانت طرفا فيها(كما يحدث الآن في غزة).لتظهر نواياها المبيتة تحت غطاء هذا المبرر السخيف لشن حربها المخطط لها سابقا مثلما فعلت مع ألمانيا والشيوعية وأفغانستان والعراق وسوريا .كما كانت تدير الصراع الاعلامي خارج حدودها بالضغط على الأنظمة الاستبدادية ليسير إعلامها وفق أجندة تحددها السلطة الأمريكية الحاكمة.

-لجنة كريل تأسست1917 تظن جملة من المفكرين من جون ديوي واصاحبه كونها وودرو ويلسون.

-السيطرة على الاعلام كتاب لنعوم تشومسكي الفيلسوف واللغوي الامريكي.

– ليبمان منظر سياسي صاحب الديمقراطية التقدمية.

العنف بالوسط المدرسي:

مسؤولية مخططات الدولة ودور الشغيلة التعليمية

ج. حسن

اتخذ العنف بالمؤسسات التعليمية منحا خطيرا يستوجب إرادة سياسية حقيقية، قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة، فما هي أسباب هذا النزوع المبالغ فيه إلى العنف بالمؤسسات التعليمية؟ وما هي الجهات المسؤولة عن اتساع هذه الظاهرة؟ وما هي مداخل إخراج المدرسة المغربية من هذا النفق المظلم؟

لابد من التأكيد على أن الدولة المخزنية هي المسؤول الرئيسي عن هذا الإنحدار التعليمي التعلمي والتربوي، فهي الوحيدة التي تمتلك الإمكانات والإمكانيات وسن القوانين التي أوصلتنا إلى هذه الوضعية التي نتذيل فيها مؤشر ترتيب الدول في مجال التعليم، كان أساسيا أو مهنيا أو عاليا. فالدولة منذ الاستقلال الشكلي، لم تكن لها الإرادة السياسية من أجل تعميم التعليم ومجانيته وجودته، ولم تعتبره قط كحق أساسي لكل أبناء وبنات المغرب، بل فقط حسب آخر دستور، ستعمل وفق إمكانياتها لتوفير مقعد بالمدرسة لكل طفل(ة) مغربي خاصة في التعليم الأساسي، ورغم أن الأطفال المغاربة ظاهريا لا يؤدون مقابل الدراسة بالمؤسسات العمومية إلا أن الحقيقة هي عكس ذلك. فالأسر هي من تشتري اللوازم المدرسية ومصاريف النقل والأكل الخاضعة للضريبة في غياب شروط الجودة بالتعليم العمومي، نقص التجهيزات، الاكتظاظ، مقررات لا تساهم في بناء وتكوين أجيال قادرة على التفكير والنقد ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، بل فقط خاضعة لحسابات سياسوية ضيقة وغير مقبولة من الأجيال الحالية، مما يجعل التعليم بالمغرب بدون أثر على عقلية وقيم رجال ونساء الغد. وإذا أضفنا إلى هذا كل الإمتيازات التي تعطيها الدولة للتعليم الخصوصي، الامتيازات الضريبية، عدم احترامه للقوانين المنظمة للقطاع (مثلا تعليق تدريس المواد غير الممتحن فيها بالجهوي في الدورة الثانية كذلك المواد غير الممتحن فيها في الوطني باكالوريا في غياب أي مراقبة)، وما التناقض الصارخ بين النقط المحصل عليها في المراقبة المستمرة والمحصل عليها في الامتحان الوطني باكالوريا أو الجهوي في الثالثة إعدادي إلا دليل على استهتار الدولة المخزنية بحقوق أبناء وبنات الطبقات الشعبية وضرب صارخ لمبدإ تكافؤ الفرص ومساواة الجميع في الحقوق والواجبات. هذا التمييز الواضح بين أبناء وبنات الفقراء وأبناء وبنات البرجوازية المتوسطة والكبيرة والذي عبر عنه وزير العدل الحالي بكل وقاحة، بكون ابنه حاصل على إجازتين من كندا، وانسداد الأفق أمام الطبقات الشعبية الحاصلة على شواهد يجعل التعليم دون أية فائدة في عقول الأغلبية الساحقة من هذه الطبقات الشعبية. إن انتشار ظاهرة العنف في الأوساط التعليمية، إضافة إلى ما سبق، هو نتاج أولا إلى تخلف المضامين التعليمية عن متطلبات العصر وارتكاز التعليم بالمغرب على الاستظهار وإعادة البضاعة إلى أهلها عوض تنمية الفكر النقدي والتحليلي، وهذا ما يفسر العنف بين التلاميذ، حيث لم يعد مكان للحوار، أما العنف الممارس ضد نساء ورجال التعليم، فهو نتاج لعناصر ثلاثة، أولا تفكيك الأسرة من خلال الضغط الاجتماعي الممارس عليها، غلاء المعيشة، الجهل المركب، غياب بنيات مساعدة في التربية والترفيه، أما العنصر الثاني فهو ضرب مكانة الأستاذ(ة) من خلال تفقيره وإشاعة ثقافة حاطة منه، مقابل الرفع من شأن حرف أو وظائف أخرى وما تراجع ترتيب أجور نساء ورجال التعليم مقارنة مع أجور وظائف أخرى إلا دليل على ذلك، أما العنصر الثالث، فهو التقليل من التفوق العلمي والدراسي والرفع من قيمة أشباه الفنانين/ات والرياضيين، بل حتى السماسرة، ويكفي ملاحظة الهالة الإعلامية التي تعطى لهؤلاء مقابل عدم إيلاء أي أهمية للعلماء والعالمات والتلاميذ المتفوقين/ات مثال التلاميذ الذين يمثلون المغرب في أولمبياد الرياضيات... الخ هذه العوامل كلها، تجعل المؤسسة التعليمية سواء في الإعدادي والثانوي وحتى في العالي عامة ليست مكانا للجذب وإنما أماكن يلجأ إليها التلاميذ أو الطلبة فقط إما لملأ أوقات الفراغ في انتظار فرصة أفضل حسبهم/هن أو من أجل إرضاء الوالدين، مما يجعل نسبة وحدة التوتر تكون مرتفعة في أوساطهم/هن، لكن أمام كل هذه الحيثيات، فإن العديد من نساء ورجال التعليم لهم/هن نصيب في هذا التدهور، فالأستاذ الجامعي الذي يبيع النقط للطلبة والطالبات، إما مقابل أموال أو استغلال جنسي للطالبات المستعدات لذلك لا يستحق الإحترام وكذلك الذين يستغلون انتماءاتهم/هن الحزبية أو القبلية أو تواجدهم/هن في الحكومة للتسجيل خاصة في الماستر أو الدكتوراه وكذلك أساتذة التعليم الإبتدائي مثلا الذين لا يقومون بواجبهم/هن تجاه التلاميذ واستغلال أوقات العمل للتحضير لإجتياز الامتحانات الجامعية ونفس الشيء بالنسبة لأساتذة الإعدادي والثانوي الذين يلزمون تلامذتهم/هن بساعات الدعم المؤدى عنها والتمييز بين التلاميذ بناءا على وضعهم/هن الاجتماعي أو الجنسي... الخ هل هؤلاء يستحقون الاحترام؟ هذه الأنواع من نساء ورجال التعليم والذين من حسن الحظ أنهم/هن لا يمثلون الأغلبية الساحقة، لكن يشكلون نسبة مهمة، هم/هن من زادوا الطين بلة، بل ساهموا في تحقيق سياسة الدولة اللاشعبية في القطاع فما هي إذن مداخل إخراج المدرسة المغربية من هذه الأزمة؟

إن تجاوز هذه الوضعية المقلقة يتطلب في نظري قرارات آنية على المستوى القريب وأخرى على المدى المتوسط، فالآن على الوزارة المسؤولة على القطاع اعتبار الحصول على نقطة تقل على المعدل تستوجب دعم وعقوبات، الدعم يتمثل في ضرورة حضور التلاميذ غير المتفوقين/ات إلى المؤسسة في الأوقات الفارغة خاصة أنصاف اليوم بما فيه أيام الأحد من أجل تلقي حصص للدعم المدرسي كل واحد(ة) وفق المواد التي يحتاجونها وهذا يتطلب مذكرة في الموضوع تتضمن تعويضات للأطر التي ستقوم بذلك خارج أوقات عملهم/هن وحمايتهم/هن من أي تعسف وكذلك تخصيص تحفيزات حقيقية للمتفوقين/ات (حواسب، طابليت...) أو تكفل الوزارة برحلة لمدة أيام لهم/هن سواء داخل المغرب أو خارجه، حتى يصبح التفوق الدراسي والأخلاقي مشروعا وطنيا، مع إلزام وسائل الإعلام العمومية على الإنخراط في هذا المشروع النهضوي والتربوي وبالمقابل يتم تحديد عقوبات في حق المتكاسلين/ات أو الذين/ اللواتي يثيرون مختلف أشكال الشغب في المؤسسات التربوية، كحرمانهم/هن من العطل المدرسية وقضاء العطل في مؤسسات إصلاحية مع إلزامهم/هن بالقيام بمهام شاقة حتى يدركوا/كن قيمة الحرية وقيمة الأشياء التي يمكن الحصول عليها، لكن بما أن الأزمة ليست فقط من مسؤولية التلاميذ أو الطلبة، فعلى باقي الأطراف تحمل كامل مسؤولياتها، فأما الوزارة فعليها توفير الشروط الأساسية للعملية التعليمية التعلمية، من تجهيزات والقضاء الفورية على الاكتظاظ في الأقسام وتغيير المقررات بما يجعل المدرسة صانعة الأمل، أما رجال ونساء التعليم الفاعلون/ات الرئيسيون/ات في المنظومة، فيجب عليهم/هن محاربة العناصر التي تسيء إلى المهنة وإلى نبلها وهنا يظهر دور النقابات التعليمية في تأطير منخرطيها ومحاصرة كل من يساهم في ضرب المدرسة العمومية وكذلك دور جمعيات آباء وأولياء التلاميذ التي عليها أن تخرج من أدوارها الشكلية الحالية وتبدأ في لعب الأدوار المنوطة بها، خاصة بالنسبة لبعض الحالات الخاصة. أما على المستوى المتوسط والبعيد فعلى الدولة الخروج من جلبابها واتخاذ قرارات جريئة وموضوعية وعلمية لجعل التعليم والبحث العلمي رافعة حقيقية لأي تقدم، لكن بما أن النظام القائم بحكم طبيعته اللاديمقراطية واللاشعبية لا يمكن أن يقوم بهذه الثورة، فإن المسؤولية موضوعة على عاتق مختلف القوى اليسارية والديمقراطية والحية من أجل تغيير جذري حقيقي لبناء مغرب جديد مغرب المعرفة والحوار والقبول بالاختلاف بما يجسد وحدة المجتمع، مغرب الديمقراطية في مختلف أبعادها، فهل سنتمكن من الخروج من مستنقع التخلف؟ هذا يرتبط بما نريد حقا للأجيال المقبلة.

أفول الديمقراطية البرجوازية وصعود اليمين المتطرف

إن المتتبع لأوضاع العالم سيلاحظ لا محالة كيف يتم خنق الحريات والاجهاز على الحقوق، كل الحقوق، بالدول المتقدمة التي لطالما تبجحت بحرصها على الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، كما ان قوى الوسط الاجتماعي التي قادت لزمن طويل حكومات بهذه الدول قد شاخت وترتب عن تبنيها لسياسات تفقيرية لسنوات، فقدان قاعدتها الانتخابية فاضطرت لترك المجال لليمين المتطرف. هذا اليمين استطاع اليوم اكتساح الساحة السياسة والوصول في كثير من الحالات الى السلطة، كما ان جماعات فاشية آخذت في الانتشار والتجذر بشكل متزايد بالأوساط الشعبية، اكان ذلك بالمراكز الامبريالية او بالأطراف التابعة، وقد استفادت هذه القوى المتفاشية من الأزمة الاقتصادية وبؤس الجماهير، من جهة، ومن دعم ومساندة الرأسمال المالي، من جهة اخرى. وإذا كان تابتا ان أسباب هذه الظواهر ترجع في جانب كبير منها لتوالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة، الشيء الذي جعل الفترة الراهنة شبيهة في جوانب عدة بثلاثينات القرن الماضي، فلا يجب ان يكون ذلك دافعا لاعتماد حلول الأمس لمعالجة مشاكل اليوم وفي تجاهل تام لاختلاف السياقات. فعوض استنساخ حلول الماضي يجب دراسة الوضع واستخلاص الدروس من التجارب السابقة بغرض الاستئناس بها لابتكار المناسبة من الحلول للمشاكل القائمة، فالفهم شرط أساسي لإيجاد الحل الناجع لظاهرة مستجدة.

بصدد ازمة الديمقراطية البرجوازية وتمظهراتها

بوتبغى الحسين

مر النظام الرأسمالي بأزمات عدة فحاول الخروج منها تارة بإشعال الحروب واللجوء للاستعمار ونهب خيرات الشعوب ومرات بتشديد القمع على الطبقات الشعبية واطباق الحصار الاقتصادي والعسكري على الدول او بتدبير الانقلابات وتأجيج الصراعات فيما بين الامم او بإشعال الصراعات الإثنيات والدينية او العرقية. واليوم نفس النظام يجتاز واحدة من الازمات المركبة والعميقة ما جعل العديد من المحللين يقرون بان العالم يمر بلحظة دقيقة وضعته بمفترق الطرق، فإما ان الإنسانية ستخرج من هذا النظام وذلك بتسلم الطبقات الشعبية الحكم ممثلة في الطبقات العاملة والفلاحين الفقراء او ان يستمر المد اليميني الرجعي في تطبيق سياساته العدوانية والمتوحشة فيفسح المجال في آخر المطاف لهيمنة الفاشية الجديدة التي ستجر العالم لحروب مدمرة، وبوادر مثل لمثل هذا الوضع تبدو عبر مناطق عدة من العالم.

ان المرحلة الراهنة تتميز بتعزيز النزعات الاستبدادية بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة ما جعل البعض يربط أفول الديمقراطية بهذه المجتمعات بمسألة ظرفية قد تجد تفسيرا لها في الجوانب الاجتماعية، غير ان الامر لا يقتصر على ذلك، بل يرجع لتحول عميق في أشكال الهيمنة البرجوازية. فمراكز القرار الرأسمالية لم تعد تقوى على احتواء تناقضات هذا النظام في صيغته النيوليبرالية وباعتماد الوسائل التقليدية للديمقراطية البرجوازية المرتكزة للانتخابات والتمثيلية البرلمانية. لقد بدأت حقبة جديدة تطبعها تراجعات في ميدان الحقوق الديمقراطية والاجتماعية، هذه الحقوق التي تحققت بفضل نضالات مريرة للطبقات الشعبية. وللحقيقة فالرأسمالية لم تكن يوما ديمقراطية، فلا شيء في بنياتها الأساسية يفرض قيام نظام بمؤسسات تنبثق عن الاقتراع العام واحترام الحريات، ناهيك عن الحقوق الاجتماعية التي تفترض الحد من الاستغلال وإقامة ديمقراطية فعلية كما تحيل عليها كلمة «ديمقراطية « من حيث اشتقاقها اللغوي و التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه. ان النظام الرأسمالي في جوهره نظام قائم على الاكراه، نظام معاد لكل اشكال الديمقراطية، وكل ما يتغير في طبيعته ليس هو الاكراه الذي يرتكز عليه نمط الإنتاج الرأسمالي الذي ينتزع فائض القيمة من العمال، بل درجات العسف والاكراه الممارس في حق الشغيلة وصغار الفلاحين الذين يجردون من ممتلكاتهم بدون أدنى شفقة كما وضح ماركس ذلك عند تطرقه لمسألة " التراكم البدائي" بكتاب رأس المال.

بصدد ارساء الديمقراطية البرجوازية بالدول الامبريالية الغربية وجبت الإشارة الى ان هذا الامر كلف الدول المستعمرة ثمنا باهظا والتي لا تزال شعوبها تعيش فيما يشبه حالة من الاستعباد حتى اليوم، لهذا السبب فلا خوف ان ينحو النظام الرأسمالي منحى الاستبداد، فتلك طبيعته، فلم يسبق له يوما ان كان غير نظام القهر والتسلط. وإذا تجرأ بعض المحللين بالقول ان ما يشهده النظام الرأسمالي هو تحول "لما بعد الديمقراطية"، فذلك يرجع لتصور تبسيطي لفترة ما قبل الثمانيات من القرن الماضي وبداية الهجوم النيوليبرالي، نظرة تسطيحية لفترة الرفاه التي يتم ابرازها كفترة ذهبية من الناحية الديمقراطية والاجتماعية، في حين ان الامر غير كذلك. فلا أحد قادر على اقناع العمال والعاملات بالمعامل والضيعات الفلاحية وكل المناضلين المناهضين لجشع الباطرونا بان تلك الفترة كانت خالية من القهر والاستغلال وبان الحكومات المتعاقبة بها تعاملت برفق مع نضالات الاجراء. بالرغم من هذا فلا أحد ينكر ان البنيات السياسية للنظام الرأسمالي قد شهدت تحولات املتها موازين القوى بين الطبقات الاجتماعية وبين الأمم، فتوافقت تلك التحولات مع نتائج صراع تلك القوى، من جهة، وكذا مع قدرة الطبقات المهيمنة على احتواء قطاعات من الفئات الدنيا وتوصلها لترويض المقاومة الشعبية بدول الجنوب من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس فما يحلو للبعض ان يسميه تحول الديمقراطية البرجوازية " لما بعد-الديمقراطية" لن يعدو ان يكون شكلا من اشكال هزيمة الطبقة العاملة والأمم المضطهدة في مواجهة هجوم البرجوازية التي اخذت وثيرتها تحتد انطلاقا من أواخر السبعينات من القرن الماضي.

ان ازمة الديمقراطية البرجوازية لا تظهر فقط في مجال الحريات الأساسية و الانتخابات و احترام نتائج الاقتراع بل تظهر اكثر في ميدان التشغيل والحريات النقابية و كذلك في التحامل على الأقليات و دووا البشرة السوداء والمهاجرين وفي الاسلاموفوبيا ومحاصرة الاحياء الشعبية والاستحواذ على وسائل الاعلام العمومية ومنع التظاهر السلمي وتجريم مناهضة الحروب العدوانية، كما هو الحال بكل الغرب الامبريالي الذي يمنع فيه التضامن مع الشعب الفلسطيني و يشن هجوم كاسح على الحقوق الشغلية ويحارب اي نقاش حر وديمقراطي على مستوى المؤسسات التمثيلية وبالقنوات الفضائية. وكل ذلك ترافق مع صعود اليمين المتطرف الذي وصل في حالات كثيرة الى الحكم واكتسح البرلمان الأوروبي. وبهذا تكون قد اكتملت مؤشرات الازمة العميقة للديمقراطية البرجوازية، هذه الازمة التي طالت اليوم كل المراكز الامبريالية وامتدت للدول الناشئة. ومعلوم ان اليمين المتطرف هو من حماة النظام الرأسمالي، مؤيد للمجتمع الطبقي، وحتى يستطيع بسط هيمنته يبدأ بتخريب أدوات دفاع العمال من نقابات وغيرها، تسانده في هذه المهمة قوى اليمين التقليدي والوسط الاجتماعي، وهذا بالضبط ما يبرر الهجوم الحالي على الحريات النقابية والقمع الشرس الذي تواجه به كل اشكال التظاهر السلمي وتجريم حرية التعبير. فالبرجوازية كلما واجهت معارضة شعبية قوية جراء تكثيف الاستغلال واضطهاد الطبقات الشعبية تميل لتوظيف الاساليب الفاشية، فتنعت معارضيها بأعداء الداخل وتدعو لتدخل الامن والدولة « لاستتباب الأمن والسلم الاجتماعي»

عندما يكون استخدام الوسائل التقليدية من عسكر وشرطة وتوظيف البرلمان غير كافية، فإن التنظيمات المتفاشية تتكلف بإتمام المهمة، فتتدخل العناصر الأكثر رجعية ودموية من الرأسمال المالي المهيمن لتقوم بتحريك فئات البرجوازية الصغرى المنحلة وعصابات الاجراء المحبطين وكل الفئات المخدوعة التي القى بها الرأسمال المالي نفسه في اليأس والشقاء. ولن تستحوذ الفاشية على زمام الأمور حتى تكون قد طبقت سيطرتها على كافة أجهزة ومؤسسات الدولة فيصير الجيش والشرطة والمدرسة والاعلام والهيئات النقابية وكل جهاز الدولة تحت سيطرتها. ومن الواضح أن تدحرج النظام البرجوازي نحو الفاشية يبدأ بتخريب المنظمات النقابية وذلك بتحييدها عبر افساد قياداتها وترهيب العمال والاجراء وتفريق صفوفهم مع استغلال كل المناسبات والاخطاء لتوسيع الفجوة بينهم وبين القوى الديمقراطية والتقدمية. نظرا لهذه الأمور فلا يجب ان ننخدع بمزاعم البرجوازيين وتشدقهم بالديمقراطية فخطاباتهم لم تكن يوما الا عبارة عن الإشادة بالفاشيين من أمثال زلنسكي ونتنياهو وترامب والتنديد بالقادة التقدميين، بدء بلينين وكاسترو وشافيز وسانكارا. والملاحظ اليوم هو ان البلدان التي اكتسحت بها التوجهات الفاشية هي الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والنمسا والمانيا وبريطانيا وغيرها من الدول التي تدعي حماية الديمقراطية، ورغم ذلك فالدول التي يتم نعتها بالفاشية هي تلك المناهضة للتوسع الأمريكي والمناهضة لحروب الغرب الامبريالي بدءا بالصين وروسيا. هكذا فالرأسمالية المعولمة بقيادة أمريكا وحلفائها الغربيين وظفت إمكانيات هائلة بما فيها ترسانتها الدعائية من اجل هيمنة اليمين المتطرف والآن تسعى لتحويل هذا اليمين الى وحش دموي فاشي، فبدأ جرائمه بيوغسلافيا ويستمر اليوم بفلسطين.

فرنسا: أزمة داخلية وغياب أفق سياسية واضحة

لفهم موقع الامبريالية الفرنسية والصراع الطبقي الداخلي في الواقع الراهن، يجب الارتكاز على بعض المعطيات.

علي فقير

1 – تذكير تاريخي حول ارتباط الامبريالية الفرنسية بالإمبريالية الأمريكية.

الإمبرياليات الأوربية، في مقدمتها الامبريالية الفرنسية، مرتبطة ارتباطا عضويا بالإمبريالية الأمريكية، أي بالولايات المتحدة الأمريكية. لقد سهرت أمريكا على «إعادة بناء» أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة «مخطط مارشال».

يتلخص هدفه الأول في حماية الرأسمالية وذلك عبر مواجهة المد الشيوعي واضعاف سياسيا القوى الثورية المحلية.

فغداة الحرب العالمية الثانية، تشكلت أول حكومة فرنسية بأغلبية شيوعية واشتراكية بتحالف مع البرجوازية الفرنسية المرتبطة بالجنرال ديغول، كان رد الفعل الأمريكي قويا: لا يمكن مساعدة حكومة تضم الشيوعيين، مما جعل الشيوعيين يغادرون الحكومة، هكذا فتح الباب أمام الدولة الفرنسية الاستعمارية للاستفادة من «مخطط مارشال».

لإنجاز المشاريع الضخمة التي حددها المخطط، فقد اعتمدت الدولة البرجوازية الفرنسية من جهة، على التمويل الأمريكي، ومن جهة ثانية على قوة العمل الإفريقية عامة وعلى قوة العمل المغاربية خاصة. والى حدود اليوم، ورغم بهلوانيات الرئيس ماكرون، لا يمكن للإمبريالية الفرنسية أن «تعيش» خارج الغطاء الأمريكي.

2 – بعض مؤشرات أزمة فرنسا حاليا.

– عجز ميزانية سنة 2024: 5،8%(169.6مليار أورو) من الناتج الداخلي الخام.. تشكل نسبة 3% أعلى نسبة العجز عالميا.

– العجز التجاري: حوالي 82%. تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري بعد المانيا.

– نسبة نمو الناتج الداخلي العام (2025) سوف لن يتعدى 1% حسب المحللين بمن فيهم رئيس الحكومة فرانسوا بايرو

– الديون العمومية (2023): 109،8%من الناتج الداخلي الخام.

– البطالة7،3% 17،4%) عند الشباب).

– عدد الفلاحين: 400 ألف من أصل حواليي 69 مليون نسمة (2024)، مما يظهر أهمية تمركز (concentration) الأرض الفلاحية.

– توزيع الساكنة النشيطة حسب القطاعات الاقتصادية (معطيات سنة 2022):

- القطاع الثالث (الخدمات): 80،1%
- القطاع الثانوي (الصناعة): 17.9%
- القطاع الأولى (الفلاحة، الغابة، البحر...) 2.1%

يبرز هذا التوزيع أهمية قطاع الخدمات المرتبط أساسا بترويج البضائع (حالة التجارة)، بضائع يتم استيراد أغلبيتها من الخارج، مما يفسر العجز التجاري البنيوي التي تعاني منه فرنسا.

3 – الامبريالية الفرنسية في تراجع دوليا.

– تعد تاريخيا افريقيا (خصوصا الجزء الفرنكفوني) «محمية» فرنسية (ساحل العاجل، السينغال، الغابون، مالي، النيجر، المغرب، موريتانيا، تشاد...). بدأت هذه الهيمنة تنهار شيئا فشيئا (فقدان مالي، النيجر، بوركينو فاصو...)، كما تعيش فرنسا مشاكل في «مناطقها» البعيدة عن أوروبا départements outre-mer

– رغم التصريحات «النارية» للرئيس ماكرو، فان دور فرنسا يبقى هامشيا في الساحة الدولية. فعلى مستوى أوروبا، تبقى الكلمة الأخيرة لألمانيا، أقوى اقتصاد في الاتحاد الأوربي، وللإمبريالية الامريكية عالميا...أما في العالم العربي والمغاربي، فخارج الامارات والمغرب، يبقى الدور الاقتصادي للإمبريالية الفرنسية جد ضعيفا. نفس الشيء بالنسبة للسوق الأسيوي ولسوق أمريكا الجنوبية...

4 – الصراع الطبقي الداخلي ومسألة البديل.

هناك شبه اجماع حول الواقع الصعب الذي تعيشه فرنسا عامة، ويبقى الاختلاف بل الصراع يدور بالأساس حول تفسير الأسباب، حول البديل وحول طرق تحقيق ذلك البديل.

أ – أسباب الأزمة:

– يرجع اليمين المتطرف الفاشي الذي يجسده «التجمع الوطني» بزعامة مارين لوبان أسباب الأزمة الى عنصرين أساسيين: الانضمام الى «الاتحاد الأوروبي»، والى « المهاجرين».

فخطاب اليمين المتطرف خطاب بسيط معادي لكل ما هو غير فرنسي: الانضمام الى «الاتحاد الأوروبي» يخدم مصالح المانيا القوية اقتصاديا»، ووجود ملايين أجنبي فوق التراب الفرنسي يحرم الفرنسيين من مناصب الشغل ويتطلب نفقات عمومية (الصحة، التمدرس...). وهكذا يتناسى اليمين الفرنسي أن الفضل في إعادة بناء فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية يرجع بالأساس الى تضحيات العمال المهاجرين في مقدمتهم العمال المغاربيين.

– ترجع الباطرونا أسباب الأزمة الى سوء التدبير العمومي، الى ارتفاع الضرائب المتعلقة بالرأسمال، الى ثقل النفقات الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة داخل المقاولات...ليس للبرجوازية الرأسمالية مشكل مع المهاجرين ما دام يوفرون يد عاملة رخيصة (السوق السوداء...) لا تتطلب كلفة مرتفعة مقارنة مع اليد العاملة الفرنسية...

– يعتبر اليسار الماركسي ان ما تعيشه فرنسا من مشاكل هو احدى مظاهر أزمة الرأسمالية عالميا، أزمة ببنيوية، تحاول الامبريالية مواجهتها بنشر الحروب، وتحميل الكلفة لشعوب العالم، وفرض إجراءات حمائية...

5 – نظرة مركزة حول بعض القوى السياسية الفرنسية.

سنرتكز على نتائج انتخابات صيف2024 التشريعية.

أ – اليمين المتطرف الفاشي المتجسد أساسا في «التجمع الوطني» بزعامة مارين لوبان. حوالي 10 مليون صوت. حزب عنصري، شوفيني، مناهض للمهاجرين وضد وجود فرنسا في الاتحاد الأوربي...له امتدادات في البادية، في الأوساط المسيحية، في البرجوازية الرأسمالية المتوسطة والصغيرة التي تعاني من منافسة الرأسمال الأجنبي والرأسمال الكبير المحلي...

ب – «الجبهة الشعبية الجديدة»، المكونة أساسا من «فرنسا الأبية»، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، والبيئيين... حصلت على حوالي 9 مليون صوت.

وتبقى «فرنسا الأبية»، أهم مكون الجبهة. انها حركة أكثر ما هي حزب. تضم تيارات ماركسية وأفراد دون الانتماء التنظيمي، تجد أنصارها في الشباب وفي الأحياء الشعبية الحضرية، وفي صفوف المهاجرين...

ج– البرجوازية الليبرالية (الجمهوريون، الماكرونيون...)، حولي 6 مليون صوت، متثبتون بالاتحاد الأوربي، وليس لهم عداء خاص تجاه المهاجرين كيد عاملة رخيصة....

الخلاصة:

– تعيش الامبريالية الفرنسية أزمة حقيقية، أزمة اقتصادية، اجتماعية وسياسية

– أزمة فرنسا، جزء لا يتجزأ من أزمة الرأسمالية عالميا.

– اليمين بمختلف مكوناته يبقى المرشح المحتمل لقيادة فرنسا في السنوات القادمة. نتمنى أن تكذبنا انتخابات 2027 الرئاسية.

– ضعف البديل الثوري مما فتح المجال لليمين المتطرف لتقوى ويؤطر فئات واسعة.

تونس على صفيح ساخن

علي الجلولي*

تعرف تونس في المدة الأخيرة تسارعا لخطى الفاشية الزاحفة، فيوم الإثنين 21 أفريل صدرت الاحكام فيما بات يعرف ب «مجموعة التآمر»، وهي قضية أطلقت منذ أكثر من عامين وشملت الايقافات فيها نشطاء سياسيين من تيارات ديمقراطية وليبرالية واسلامية، كما ضمت نشطاء مدنيين ورجال أعمال و«برنار هنري ليفي» المفكر الفرنسي المتصهين، وقد تم «حشر» الأخيرين للتشويه لا غير. صدرت الاحكام وتراوحت بين 4 سنوات و66 سنة وطالت 37 بين موقوفين ومحالين في حالة سراح واخرين في حالة فرار. وقد اثارت هذه الاحكام حفيظة جزء مهم من الرأي العام السياسي والمدني وادانتها أهم القوى بما فيها الاتحاد العام التونسي للشغل. مع العلم إن هذه المحاكمة قد داست ابسط شروط المحاكمة العادلة اذ لم يتم سماع المحالين إلا لحظة توجيه التهم، واصرت السلطة على إجراء المحاكمة عن بعد اي عدم إحضار الموقوفين من سجنهم وهو ما رفضوه ورفضه لسان الدفاع فأصدرت المحكمة احكامها الثقيلة دون إن يتكلم «المتهمون» والمحامون.

في يوم صدور الاحكام صرح القاضي السابق، المحامي احمد صواب بأن القضاء التونسي يعيش تحت ضغط السكاكين، فتحركت قوات البوليس لترويع عائلة الاستاذ صواب وايقافه بشكل مخالف للتراتيب الخاصة بالمحامين، ولفقت له سلسلة طويلة من التهم الارهابية. حال بلوغ الخبر خرجت مسيرة بالعاصمة للتنديد بهذا الانفلات القمعي، وهي المرة الاولى منذ سنوات التي تخرج فيها مسيرة فور إيقاف أحد النشطاء وهو ما يعتبر في حد ذاته مؤشرا على حجم الاستياء من سياسة النظام الذي داس على ابسط المكاسب فيما يهم الحريات التي عمدها الشعب بالدم.

كما انتظمت يوم 25 أفريل مسيرة كبيرة بدعوة من عائلة الاستاذ صواب وبمشاركة مميزة من القوى التقدمية وبحضور مميز للشباب. مسيرة رفعت اجراً الشعارات ضد منظومة قيس سعيد الشعبوية الاستبدادية. واتجهت من مقر نقابة الصحافيين الى شارع الثورة وتحديدا الى مقر وزارة الداخلية اين رفعت شعارات صارمة ضد العودة المكثفة للدولة الأمنية التي اكتوى التونسيون بتدميرها للحياة العامة.

كما رفعت شعارات ضد الخيارات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة والتي لم تغذي إلا مزيد التبعية والتفقير والفاقة والبؤس. علما وان جهة سيدي بوزيد قد شهدت منذ منتصف أفريل حركة احتجاجية عارمة على خلفية سقوط جدار أحد المعاهد الثانوية وموت ثلاثة تلاميذ فورا، لقد خرجت الجماهير للتنديد بالفقر وتدهور الخدمات العمومية وخاصة للتنديد بالخطاب الرسمي الشعبوي الموغل في الكذب والمغالطة. وقد اثارت هذه التحركات تعاطف قطاعات وجهات واسعة تتضرر من الوضع الاجتماعي المزري ومن القمع المتنامي الذي يطال النشطاء ويطال أكثر منهم ابناء الشعب وبناته.

كما شهدت التحركات المساندة لفلسطين تحسنا كما ونوعيا وهي التي كانت دون تقاليد التونسيين في الارتباط بهذه القضية العادلة. وقد استهدفت التحركات رياء السلطة التي ترفض بإطلاق سن قانون تجريم التطبيع بما يكشف حقيقة تبعيتها للإمبريالية.

إن المرجل يغلي في تونس ونذر الإنفجار الاجتماعي ظاهرة رغم مغالطات السلطة وخدمها. إن شعب تونس لن يقبل مزيد المهانة وبدأ يخرج من حالة السلبية الى المواجهة دفاعا عن الحقوق غير القابلة للتصرف في الحرية والعدالة والكرامة.

*مناضل بالحزب العمال التونسي

أي مواجهة لليمين المتطرف على المستوى الإقليمي؟

ج. حسن

لا يمثل صعود اليمين المتطرف خطرا على المنطقة فقط، بل على البشرية جمعاء، لذلك سنهتم بمنطقة البحر الأبيض المتوسط التي تعرف مخاضا سياسيا كبيرا، فمواجهة هذا اليمين يتطلب فهم مستوى ومنحى الصراع كل دولة في المنطقة، وسنقتصر فقط على اسبانيا وفرنسا وإيطاليا من الشمال والمغرب وتونس ومصر في الجنوب، لكون الكيان الصهيوني هو مجرد أداة في يد الامبريالية، أما الجزائر وسوريا وفلسطين، فهي لم يتضح فيها بعد، طبيعة ومستوى الصراع. فاختيار الدول الأوروبية الثلاث يتأسس على موقعها الجيوسياسي وقوتها الاقتصادية وتاريخها وعلى كون اليسار فيها يعرف دينامية مهمة. أما بالنسبة لدول الجنوب، فرغم تحكم النظام المخزني ونظام قيس سعيد في السلطة فإن شعبي البلدين يقاومان ويحاولان التصدي لمخططات النظامين الرجعية، اللاوطنية واللاشعبية، أما مصر السيسي، الذي بنيت على أنقاض الإخوان المسلمين، ورغم تراجع القوى التقدمية بها، فإنها تمثل دولة محورية في الصراع بسبب موقعها الجيوستراتيجي وخاصة محاذاتها لأرض فلسطين، مركز الصراع مع الامبريالية والصهيونية، إضافة إلى قوتها البشرية والعسكرية، ففي إسبانيا، وصل إلى الحكومة تحالف قوى اشتراكية سنة 2023 رغم حصول اليمين على أغلبية ملغومة التي برز فيها حزب «فوكس» اليميني المتطرف بحصوله على 33 مقعدا و136 مقعد للحزب الشعبي. لكن ذكاء بيدروسانتيز واتفاق مختلف قوى اليسار على التصدي لليمين المتطرف، حال دون وصول «فوكس» إلى الحكومة، لكنه بقي لغزا، لذلك دعا سانشيز إلى انتخابات سابقة لأوانها خاصة بعد صعود اليمين في الانتخابات البلدية الجزئية، حصل فيها تحالف أحزاب اليسار على أغلبية مريحة مكنته من تسيير الحكومة الحالية التي اتخذت عدة مواقف تحسب لها، الاعتراف بالدولة الفلسطينية ورفض رسو البواخر المتجهة إلى الكيان الصهيوني في موانئ اسبانيا والتصدي لليمين المتطرف في عدة قضايا، هذه الوضعية في اسبانيا تشبه نسبيا الوضع في فرنسا خاصة عندما قرر ماكرون حل البرلمان الفرنسي وإعلان عن انتخابات سابقة لأوانها بذريعة التصدي لليمين المتطرف الذي حصل على أصوات مهمة في الانتخابات الأوروبية، لكنه انفضحت مناوراته خاصة بعد حصول الجبهة الشعبية الجديدة بقيادة «فرنسا الأبية» على 188 عضو، مما جعل ماكرون وحلفاءه يعقدون صفقة مع «حزب لوبين» لمنع وصول الجبهة الشعبية إلى الحكومة، لكن الجبهة تسجل نقطا إيجابية من خلال تبني القضايا العادلة للشعب الفرنسي أولا في تعددية تركيبته وللشعب الفلسطيني الذي يتعرض للإبادة بتواطؤ من الدولة والحكومة الفرنسيتين ومن خلال هذه المواقف العملية تمكنت من تعرية حقيقة فرنسا الرسمية. أما إيطاليا فرغم حكم اليمين المتطرف، فإن هذه الحكومة نجحت في تقليص عجز الميزانية والرفع من نسبة النمو دون أن ينعكس ذلك سلبا على حقوق المهاجرين/ات مثلا، لذلك يمكن وصف حزب ميلوني بالحزب البراغماتي، هذا المخاض في الشمال بالضرورة سيكون له انعكاس على دول الجنوب، لكن إذا كانت الانتخابات في أوروبا لها معنى رغم محدودية الديمقراطية التمثيلية في تحقيق مطالب الجماهير الكادحة، فإن الوضع في دول الجنوب مختلف جذريا لكون أنظمة الدول الثلاث ليست ديمقراطية مع اختلافات شكلية بينها، لذلك فمواجهة اليمين المتطرف في دول الشمال يتطلب فضح طبيعته الانتهازية ومشاريعه اللاشعبية واللاديمقراطية من داخل العملية الديمقراطية في حين مواجهته في دول الجنوب، يتطلب مواجهة الأنظمة التي تحتضنه وتقدم له الامتيازات التي قد تمكنه من «الحصول» على عدد الأصوات تجعل منه أداة في يدها لعرقلة أي تحرر وضد أي مشروع ديمقراطي حقيقي، كما حصل مع حزب العدالة والتنمية في المغرب سنة 2011 ثم 2016 وحلفائه ومع حزب النهضة في تونس في نفس الفترة والإخوان المسلمين في مصر. لذلك لمواجهة هذا المد بدول الجنوب، على القوى التقدمية واليسارية بهذه الدول، تجاوز الذوات والعمل على تأسيس جبهات شعبية يسارية ومواجهة الأنظمة في الميادين، احتجاجات، إضرابات، عصيان مدني وخلق جسور التواصل بين هذه الجبهات من أجل شبكة جبهوية عالمية مناهضة للامبريالية والصهيونية والرجعية صانعي اليمين المتطرف في أفق البناء الإشتراكي.

أممية ماركسية وديكتاتورية البروليتاريا لدحر اليمين المتطرف

المصطفى خياطي.

ما فتئ التناقض الأساسي يشتد مع سيادة الرأسمالية و النيوليبرالية المعولمة. ومع النمو الكبير لقوى الإنتاج و ما يوازيه من إقصاء و استيلاب للكفاءات في الدول المتقدمة و تفقير و تجويع للسكان في البلدان التبعية، و في هذا الخضم، و في ظل الفراغ المهول الذي يحدثه غياب القوى الماركسية بسبب الهجوم الممنهج الذي يستهدفها من قبيل فكر ما بعد الحداثة و تحييد الدولة عن الصراع و بث هذا الوهم في الأوساط اليسارية، صعدت قوى يمينية متشددة و متطرفة تأثر خطابها بتداعيات أزمات الرأسمالية و إبعاز بروز مشاكل مجتمعاتها للمهاجرين تارة و لانصراف حكوماتها للتكتلات السياسية تارة أخرى. ونحن نراقب صعود اليمين المتطرف في عدة دول أوروبية، شهدنا هذا الأسبوع اكتساح اليمين المتطرف في إنجلترا وفوزه بمقاعد كثيرة بمعاقل الحزبين المتناوبين هناك (العمال والمحافظين). وتابعنا كذلك تلويح الملياردير إيلون ماسك بالخروج من إدارة ترامب بعدما ساهم بشكل كبير في فوزه بقيادة البيت الأبيض كما يروج ان (ماسك) مول أحزاب يمينية في أوروبا لمساعدتها على الصعود لان منافسيها من الأحزاب التقليدية شاخت اطروحاتهم التي صعدت بفضل التمثيلية البرجوازية وليس بسبب الديمقراطية. ولمواجهة هذا المد الرجعي الذي لن يذهب بالبشرية إلا لمزيد من الدمار، لا بديل أمام شعوب العالم إلا خيار الاشتراكية والتأسيس لديمقراطية حقيقية وترسيخ الفكر الماركسي لإنقاذ البشرية. إن الأممية الماركسية، بوصفها إطارًا نظريًا وتنظيميًا يدعو إلى وحدة الطبقة العاملة العالمية ضد الاستغلال الرأسمالي والأيديولوجيات الرجعية، تلعب دورًا حاسمًا في مواجهة اليمين المتطرف. يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

كشف الجذور الطبقية لليمين المتطرف.

– تُحلل الماركسية صعود اليمين المتطرف كنتاج لأزمات الرأسمالية، مثل البطالة، التفاوت الطبقي، وتفكك الروابط الاجتماعية و تظهر كيف تستغل النخب الرأسمالية الخطاب اليميني لتحويل غضب الجماهير عن الأسباب الحقيقية للأزمات (مثل سياسات التقشف) نحو كبش فداء (المهاجرين، الأقليات، إلخ).

– تبرز الأممية الماركسية التناقض بين شعارات اليمين «الوطنية» ومصالحه الطبقية الفعلية (دعم رأس المال الكبير، تفويت و خوصصة الخدمات العامة، إضعاف النقابات).

بناء الجبهات الشعبية والعمالية.

– تدعو الأممية الماركسية إلى تحالفات واسعة (مثل «الجبهة الشعبية») تضم العمال، الشباب، المهمشين، والأقليات لمواجهة التهديد الفاشي. تاريخيًا، وقد نجحت هذه الاستراتيجية في دول مثل فرنسا وإسبانيا، وإن كانت تواجه تحديات في السياقات المعاصرة.

– التركيز على النضال النقابي والإضرابات كأدوات لتعطيل قاعدة اليمين الجماهيرية (مثل إضرابات عمال المناجم في المملكة المتحدة ضد سياسات تاتشر اليمينية).

التثقيف السياسي والنضال الأيديولوجي.

– تفكك الماركسية الأساطير القومية والعنصرية عبر نشر الوعي الطبقي، مظهرةً كيف يقسم اليمينُ العمالَ لضمان هيمنة الرأسمالية. وتشجع الحملات الإعلامية والتعليمية التي تكشف ارتباطات اليمين المتطرف بالرأسمالية النيوليبرالية (مثل دعم ترامب من قبل قطاعات من رأس المال الأمريكي).

النضال الأممي ضد العولمة الرأسمالية.

– يُظهر اليمين المتطرف تناقضًا زائفًا بين «العولمة» و«الحماية الوطنية» أو الحمائية الاقتصادية ، بينما هو في الواقع يدعم عولمة رأس المال. و تُعارض الأممية الماركسية هذا عبر تعزيز التضامن العابر للحدود (مثل تحالفات نقابات عابرة للقارات ضد الشركات متعددة الجنسيات).

مواجهة العنف الفاشي بتنظيم الشارع.

– تاريخيًا، واجه الماركسيون ميليشيات اليمين (مثل «أنتيفا» في مواجهة النازيين الجدد) بتنظيم مجموعات الدفاع الذاتي العمالية. واليوم، تناقش جدوى هذه التكتيكات في ظل قمع الدولة.

تحديات الأممية الماركسية اليوم.

– صعود هويات سياسية غير طبقية (إثنية، دينية) يُضعف الجذب الطبقي للماركسية.

– انقسامات داخل اليسار (بين الإصلاحيين والثوريين) تعيق الوحدة ضد اليمين.

– تحول بعض أحزاب اليمين المتطرف إلى خطاب شعبوي «معاد للرأسمالية» (مثال: خطاب «حماية العمال الوطنيين» لليمين الأوروبي).

– الديمقراطية العمالية و مهام ديكتاتورية البروليتاريا هي

الدفع نحو إنشاء مجالس عمالية أو هيئات ديمقراطية شعبية كبديل للدولة البورجوازية التي قد تمهد الطريق للفاشية في أوقات الأزمات.

– اليمين المتطرف يعتمد على العزلة القومية، لذا يجب على البروليتاريا أن ترفع شعار «يا عمال العالم اتحدوا» وتقاوم محاولات تقسيم العمال عبر الحدود.

– البروليتاريا لا تملك فقط مصلحة في إسقاط اليمين المتطرف، بل لديها القدرة على قيادة هذه المعركة عبر قوتها التنظيمية وموقعها في قلب النظام الإنتاجي. الفاشية ليست «رأيًا آخر»، بل هي خطر مميت على الطبقة العاملة ويجب سحقها قبل أن تتغذى على أزمات الرأسمالية وتدمر كل مكاسب النضالات العمالية.

الحقيقة لا تُدفن بالنار ...

الليل الذي احترقت فيه الكلمة: جريمة لا تمحى في ذاكرة الصحافة

أحمد زقوت

في لحظةٍ خُيّل فيها للعدسة أنها تحمي حاملها، وتوهّمت الكلمة أن صدقها يقيها شرّ الرصاص، امتدت يد الموت من السماء، لتغتال الحقيقة في مهدها، وتُسقط النار على خيمةٍ لم تُنصب إلا لتكون منبرًا للحق، وشاهدًا على الألم، خيمةٌ احتضنت الأمل، والكاميرا، وأصواتًا أبت أن تصمت، فضاقت بها الطائرات الصهيونية الغادرة فقررت أن تحوّلها إلى رماد.

لم يكن الشهيد الصحفي حلمي الفقعاوي يحمل سلاحًا، سوى عدسته التي وثّقت وجوه الأطفال وخراب البيوت. ولم يكن أحمد منصور الذي احترق جسده كما احترقت العدالة المُغيّبة أمام أعين العالم، مقاتلًا، بل كان يُسجّل بنبضه حكاية شعبٍ يأبى أن يُمحى، أما حسن إصليح، فكما عهدناه دائمًا، كان في قلب النار، شاهدًا لا يهاب، نجا بجسده ليُكمل الحكاية، شاهدًا حيًا على أن الكلمة الحرة تُطارد، لكنها لا تُهزم، مثل كثير من الصحفيين الأحرار، الذين فضحوا القاتل وعرّوا المجرم على الملأ، سيبقون صوت الحقيقة الذي لا يُسكت.

«كأنها ليلة سلام».. ثم جاء الموت

في منتصف ليلة الأحد الماضي، كان الصحفيون في خيمة خان يونس يستعدون لقسط نادر من النوم، بعد يوم طويل من التغطية الميدانية، أنهكهم التعب، ولف المكان هدوءٌ غريب، كأن الحرب قررت أن تأخذ استراحة، لكن فجأة، انقلب كل شيء، فاخترق صاروخٌ غادرٌ الخيمة، فمسح ملامحها من الوجود. لم يُبقِ خلفه سوى أنين الجرحى: حسن إصليح، أحمد الأغا، محمد فايق، عبد الله العطار، إيهاب البرديني، محمود عوض، ماجد قديح، وعلي إصليح، وأنقاض الحكاية التي كانوا يسطرونها بكاميراتهم وأقلامهم.

الزميل الصحفي علم الدين صادق يروي تفاصيل اللحظات الأخيرة قبل المجزرة، بكلمات تختلط فيها الصدمة بالألم، قائلًا: « كنا قد خلدنا إلى خيمتنا الكبيرة، نستعد للنوم بعد يوم طويل من الجري خلف مشاهد الدمار، وعلى غير العادة، كان الهدوء سيد اللحظة. بدأنا نتمازح، ونقول إن هذه الليلة مختلفة، وكأنها تنذرنا بشيء ما»، مضيفاً أنّ «طلبنا من الزميل حلمي الفقعاوي تسخين بعض الخبز، لنأكل قبل أن نخلد إلى النوم، وفجأة، دوّى الانفجار، سمعت أنين الزملاء ورأيت ألسنة النار تلتهم كل شيء، أدركت حينها أن القصف استهدف الخيمة الصغيرة الملاصقة لنا.»

ويتابع بحزن وأسى في مقابلته: «خرجت مهرولًا، فوجدت حلمي قد استشهد، أما حسن إصليح كان مُلقى على الرصيف، وأحمد منصور لا يزال جالسًا على مكتبه يعدّ مادته الأخيرة، مصابًا في رأسه، والنيران تشتعل في جسده، وهو ما رأه العالم جميعاً أثناء احتراقه»، مشيراً إلى أنه «بقي في مكانه حتى تمكن الزميل عبد شعث من سحبه وسط ألسنة اللهب».

لحظة إنقاذ الشهيد منصور: مشهد حي من تضحيات الصحفيين

الزميل الصحافي عبد شعث ظهر في المشاهد التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي بعد القصف وهو يحاول إنقاذ الشهيد أحمد منصور، مراسل وكالة فلسطين اليوم، قال في فيديو له، إنه «في تلك اللحظة، رأيت أحمد منصور جالسًا على كرسي خلف مكتبه في الخيمة، والنيران تلتهم جسده بالكامل، كانت لحظة صادمة، تركت التصوير وأسرعت نحوه محاولة إخراجه»، مضيفًا أنني «اقتربت منه وحاولت سحبه، لكن اللهب مزق بنطاله من شدة الحرائق، ومع كل محاولة، أصابتني الحروق في أصابعي، وحاولت مرارًا لكن النيران كانت أقوى مني، فانتقلت إلى زاوية أخرى محاولًا النجاة من النار».

وأردف شعث: «في تلك اللحظة، هرع عدد من الزملاء الصحفيين ومعهم زجاجات المياه، وساهموا في إخماد الحريق، وبفضلهم تمكنا أخيرًا من إخراج أحمد منصور، رغم أن الجروح التي أصيب بها كانت بالغة»، مبينا أنّ «هذا المشهد ترك صورة حية من معركة لا تنتهي بين الصحافة والدماء، شاهدة على تضحيات الصحفيين في مواجهة آلة الحرب».

وفي السياق، شارك عشرات الصحفيين في غزة أمس الثلاثاء في وقفة احتجاجية تنديدًا باغتيال الصحفيين أحمد منصور وحلمي الفقعاوي، إذ رفع المشاركون لافتات تطالب بتوفير الحماية للصحفيين ومحاسبة الاحتلال على جرائمه.

وفي ظل العدوان المستمر على غزة، لا تكفّ آلة الحرب الصهيونية عن استهداف المدنيين والصحفيين، الذين يُلاحَقون بشكل متعمد في محاولات لطمس الحقيقة، بينما تُحرض منظمات صهيونية ومستوطنون على الصحفيين، وفي المقابل يسعى الاحتلال لإسكات أصواتهم التي تفضح جرائمه وتوثق معاناة الشعب الفلسطيني في مواجهة حرب إبادة، رغم التضحيات الجسيمة التي يقدمها الصحفيون بأجسادهم وأرواحهم.

الأسطل: استهداف الصحفيين يأتي بسبب دورهم في كشف جرائم الاحتلال

بدوره، أكد نائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين، تحسين الأسطل، أنّ جريمة إحراق الصحفيين قرب مجمع ناصر الطبي تضاف إلى سلسلة الجرائم الوحشية التي يرتكبها الاحتلال «الإسرائيلي» بحق الصحفيين في الأراضي الفلسطينية.

وبين الأسطل، في تصريح له، أنّ «الاحتلال مستمر في ارتكاب هذه الجرائم بفضل الحصانة التي توفرها الإدارة الأمريكية، التي تمارس ضغوطًا على الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لعرقلة محاكمة قادة الاحتلال»، لافتاً إلى أنّه «منذ السابع من أكتوبر، استشهد 211 صحفياً فلسطينياً، وأن استهداف الصحفيين أصبح سياسة ممنهجة تشمل أيضًا الطواقم الطبية والإنسانية».

وأوضح الأسطل، أنّ «الصحفيين يتم استهدافهم بسبب دورهم في نقل حقيقة الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين»، داعياً الأسطل المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حماية حقوق الإنسان وحماية حرية الصحافة، مطالبًا بالضغط على الاحتلال والإدارة الأمريكية لوقف هذه الجرائم.

مركز حقوقي يطالب بتوفير حماية دولية لصحفيي غزة

من جانبه، أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بأشد العبارات استهداف قوات الاحتلال «الإسرائيلي» فجر الأحد الماضي خيمة للصحفيين بجانب مستشفى ناصر الطبي في خان يونس، ما أسفر عن استشهاد صحفيين وإصابة آخرين، مؤكداً أنّ القتل كان متعمدًا بهدف ترهيبهم ومنعهم من نقل الحقيقة للعالم، في إطار جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين.

وذكر المركز في بيانه، وأنّ عدد الصحفيين الذين قتلهم الاحتلال منذ 7 أكتوبر 2023 ارتفع إلى 211 صحفياً، مما يجعل قطاع غزة الأعلى في عدد القتلى الصحفيين في العالم، مشدداً أن استهداف الصحفيين يأتي ضمن سياسة تهدف لتغييب الحقيقة ومنع نقل جرائم الاحتلال ضد المدنيين في القطاع.

وطالب المركز الحقوقي المجتمع الدولي بالضغط على الاحتلال لوقف استهداف الصحفيين وتوفير حماية دولية لهم في غزة، محذرًا من استمرار انتهاكاته، كما دعا الاتحاد الدولي للصحفيين للتحرك العاجل لمحاسبة الاحتلال على قتل الصحفيين في فلسطين، خصوصًا في القطاع.

هكذا سقطت الكلمة تحت قصف الظلم، وحُرقت الخيمة التي كانت ملاذًا للصحفيين الشجعان الذين حملوا الحقيقة في مواجهة آلة القتل. استهدافهم لم يكن مجرد عدوان على أجسادهم، بل كان هجومًا على الحقيقة نفسها، في محاولات لطمس ما لا يمكن محوه، لكن الحقيقة تظل ثابتة في وجه آلة القتل الصهيونية، بأنّ الصحافة لن تموت، والكلمة الحرة ستظل حية، مهما حاول الاحتلال إسكاتها.

عن بوابة الهدف

التعريفات الجمركية تحولت على يد ترامب إلى سلاح يهدد به العالم

ح. ب

في خطاب له امام البيت الأبيض يوم 02 ابريل 2025 صرح الرئيس ترامب انه سيرفع الرسوم الجمركية على السلع التي تدخل لأمريكا، وأكد انه بذلك الاجراء سيؤسس لنموذج اقتصادي تحصيني، لان امريكا تعرضت للنهب من طرف الحلفاء ومن الأعداء على السواء. بتطبيق هذا الاجراء ستكون الولايات المتحدة الامريكية قد وجهت ضربة قوية للنظام الاقتصادي العالمي، وهي التي ساهمت بعد الحرب العالمية الثانية في بنائه. إثر هذا الخطاب كتبت صحيفة "وول جورنال" في افتتاحيتها ان خطاب الرئيس كان واضحا، مفاده ان العولمة قد انتهت. وانطلاقا من استنتاج الصحيفة الامريكية هذا أمكن القول ان هدف الامريكيين لم يعد هو المشاركة في الرأسمالية العالمية بل هو إقامة امبراطورية والانتقال من نظام التبادل الحر والتكامل الاقتصادي الى منطق الحروب، حروب الهيمنة والاستحواذ. فالإجراء الحمائي الذي تبناه ترامب كان بمثابة مبادرة لتأسيس قلعة محصنة، وهو اجراء مباغت وغير مفهوم من الرأسماليين، في حين ان الامر جد طبيعي في سياق الازمة التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي التي أملت على القوة المهيمنة، أمريكا، التمسك بقانون الانكماش بهدف الحفاظ على موقعها وهيمنتها.

الاجراء الحمائي الذي تبناه الرئيس الأمريكي أدى لانهيار العديد من الأسهم عبر بورصات بالعالم وتسبب في هلع كبير في الأوساط الرأسمالية، لقد كانت الرجة قوية لأنها تتعلق بإعادة ترتيب النظام الاقتصادي العالمي على أسس ذات توجه امبريالي صريح فكان لذلك تأثير واضح على تصرفات رؤساء دول، من بينهم الرئيس الفرنسي الذي دعا الرأسماليين الفرنسيين لعدم الاستثمار في الولايات المتحدة الامريكية، وفي نفس الوقت عقد مجلسا صناعيا طارئا للتداول في أمور لها صلة بالحدث. ويستشف من هذا كله ان العالم على ابواب تقسيم امبريالي جديد، وفي تعليق لها على هذه الاحداث أوضحت دائرة الصحافة للجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوناني ان الحرب التجارية والرسوم الجمركية، الى جانب الحروب الحقيقية والجري الحثيث نحو التسلح، لا تشكل انحرافا بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي بل هي من ركائزه الأساسية التي يتم اعتمادها كلما دعت الضرورة، خاصة في مرحلة تشهد إعادة تقسيم العالم، والشعوب وحدها ستؤدي ثمن ما سيقع.

منذ ان أعلن الرئيس الأمريكي عن رفعه للرسوم الجمركية، باليوم الذي سماه "يوم التحرير" عرف النظام الاقتصادي العالمي اضطرابا ملحوظا. فقد قررت أمريكا تطبيق رسوم جمركية عالمية وموحدة بنسبة 10% على جميع وارداتها انطلاقا من 05 ابريل، ثم تبعتها رسوم إضافية خاصة بكل دولة على حدة، بحيث بلغت بالنسبة للصين 34% و20% بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، وهي رسوم ضريبية طبقت ابتداء من 09 ابريل. وفي رد فعلها على هذا الاجراء، عمدت الصين بدورها لرفع الرسوم الجمركية على السلع الامريكية، ما حدى بالأمريكيين الى رفع التعرفة مرة أخرى على المنتجات الصينية حيث اوصلوها ل: 104% ما دفع بالصين للتعامل بالمثل وتسبب ذلك في تصعيد المواجهة التجارية بين البلدين. اما الاوربيون الغربيون فقد استسلموا للأمر الواقع رغم ادعائهم انهم لا يقبلون بما حصل، فهم يعتمدون على الولايات المتحدة الامريكية في كل ما له علاقة بالاقتصاد، لكن أيضا في المجالات العسكرية والثقافية. فمنذ ان قبلوا بخطة مارشال نهاية الاربعينات من القرن الماضي بقوا ذيليين لأمريكا، وقد استفادوا كثيرا من هذا الوضع لكن ذلك كان بشكل مؤقت وفي حالة التبعية.

اما فيما يتعلق بالرسوم المفروضة على الصين فأن ذلك لم يكن ابدا مبررا بالعجز التجاري او بدافع إعادة تصنيع أمريكا او خلق المزيد من مناصب الشغل، كما يدعي الرئيس الأمريكي ذلك. والآن فقط بعد ان تم رفع هذه الرسوم الجديدة عن 90 دولة، بدأت تتضح أكثر الاستراتيجية التي اعتمدتها أمريكا، وهي استراتيجية ترمي لعزل الصين وتطويقها بهدف تدميرها. ان هذا هو الدافع الحقيقي لاختيار ترامب لسياسة هذه، ولم تكن الرسوم الجمركية الا وسيلة اختارها، بمعية معاونيه بالبيت الأبيض، للوصول لهدف رسمه منذ حملته الانتخابية الأخيرة. فبخصوص مواجهة الصين فقد أفادت شبكت CNN ان الرئيس علق جميع الرسوم الجمركية، التي دخلت حيز التنفيذ، على جميع الدول لمدة ثلاثة أشهر، عدا تلك المفروضة على الصين التي تم رفعها من 104% الى 125% وذلك عقابا لها لمعاودتها رفع الروسم على المنتجات الامريكية. هكذا يتضح ان الصين مستهدفة بشكل خاص من طرف الأمريكيين، وقد يجد ذلك تفسيرا له في الصعود السريع للصين ونموها المطرد الذي جعل منها اقوى منافس للهيمنة الامريكية في العالم. والسؤال الذي يطرح بهذا الصدد هو الى أي حد تكون إجراءات ترامب هذه مناسبة؟ ألا يمكن مثلا ان يدعو خبراء واقتصاديين مرموقين فيكلفهم بإنجاز دراسات وابحاث بخصوص وضع سياسة تصنيعية للولايات المتحدة الامريكية؟ الا يمكنه فتح نقاش وتمويل دراسات بخصوص إعادة تصنيع بلد يفتقر ليد عاملة ولمختصين في المجالات الصناعية المزمع خلقها او تطويرها؟ كل هذه الأمور ممكنة بالطبع وغير مكلفة لكن الرئيس لم يقم بها لأنه ببساطة لم يكن جادا فيما قدمه من مبررات بخصوص التعريفات. فرفع الأسعار كان مجرد لعبة محبوكة ودريعة لشن الهجوم على الصين لكونها منافس قوي لأمريكا استطاع تتجاوزها في كل الميادين، ما جعلها العاصمة العالمية للإنتاج الصناعي بفضل إعادة استثمار أرباحها في النشاط الإنتاجي المتميز بقدر عال من التنظيم والجدية والابتكار، نشاط ترعاه حكومة وطنية تسهر على استقلال بلادها وتقدمها.

ان ما أقدم عليه ترامب لا يهدف لتصحيح خلل في التوازن التجاري أكثر ما هو محاولة لتأبيد هيمنة امبريالية، فالحمائية الجمركية التي تم تطبيقها لا تعدو ان تكون وظفت، ليس لحماية الاقتصاد الأمريكي من المنافسة، بل للاستمرار في الهيمنة على نظام اقتصادي عالمي يشكو التشتت، وأمريكا في حاجة لإعادة تنظيمه ليوفر لها التكامل الاقتصادي بشكل أفضل ان مع الأطراف ومع الحلفاء. هكذا اتخذ رفع التعرفة الجمركية، الذي برره ترامب بخطاب شعبوي، ابعاده الحقيقية التي تكمن في محاولة حلحلة التناقضات المحتدمة بداخل التراكم الرأسمالي المعولم. فقد زعم الرئيس ان الولايات المتحدة الامريكية تستغلها دول أخرى، مسميا الصين والمانيا والمكسيك، وادعى ان هذه الدول تفسد التجارة العالمية كونها تتلاعب بالعملة والرسوم الجمركية، ما ترتب عنه ضرر كبير بالنسبة للعمال والمنتجين الأمريكيين، كما تسببت في عجز تجاري مستديم، غير ان الرئيس تغاضى عن ذكر الكثير من الأشياء وأولها الدور المحوري للدولار الأمريكي. الدولار عملة مرجعية للعالم أجمع ما يضع الولايات المتحدة الامريكية في وضعية فريدة تمكنها من مواجهة العجز التجاري باستمرار من دون ان يتسبب لها ذلك في أزمات بخصوص ميزان الدفوعات. فأمريكا تعتبر سلطة نقدية لكونها تصدر العملة العالمية، الدولار، ولا تعترضها في ذلك أي قيود، لهذا فالتبادل التجاري معها لا يقوم على تبادل سلع مقابل أخرى بل مقابل سندات الخزينة واحتياطات الدولار، أي مواد تجارية مقابل عملات ورقية وذلك ما يسمح لها باستهلاك أكثر مما تنتج. لهذا فهي بعيدة كل البعد من ان تكون فعلا مستغلة كما يزعم رئيسها.

ترامب يريد من دول العالم ان تقتني المزيد من السلع الامريكية ويهددها بالعقوبات ان هي تخلت عن استعمال الدولار، وتهديده موجه اساسا لدول البريكس، غير ان منطقه هذا يقع في تناقض بين، فحتى يحافظ الدولار على قيمته وهيمنته، يتطلب الامر ان تقوم الدول بالبيع لأمريكا أكثر مما تشتريه منها من السلع، غير ان ترامب عاكس هذا المنطق، فالظلم التجاري ليس هو ذلك الذي يزعم الرئيس ان بلاده تعاني منه، بل هو الذي تتعرض له الدول المقيدة بالتصرف وفق نظام اقتصادي عالمي لا تقوى على استبداله او السيطرة عليه. اما اللجوء لاستخدام الرسوم الجمركية وتبرير ذلك بأسباب تنموية فذلك لا يصمد امام معطيات الواقع، فهذه الرسوم غير موجهة للنهوض بقطاع استراتيجي محدد ولا هي مخصصة للاستثمار في البنية التحتية او في مجال الابتكار، بل وجه العديد منها لاقتناء سلع لا تملك أمريكا القدرة على انتاجها او هي لا ترغب في ذلك، وبالتالي فهذه الرسوم لن تساهم في التجديد الصناعي او في خلق مناصب شغل إضافية. المبرر الحقيقي لهذا الاجراء المباغث له صلة بردة فعل قوة رأسمالية امبريالية مهيمنة تعاني من تفاقم تناقضاتها الداخلية لحد لم تعد معها تطيق حدود العولمة.

الديمقراطية البورجوازية: وجهة نظر شبابية

الراشدي محمد

تشهد المجتمعات الرأسمالية المعاصرة أزمة متعددة الأبعاد تتجلى في تراجع شرعية النظام السياسي وصعود القوى اليمينية المتطرفة والاضطرابات الاقتصادية المتكررة. وفي قلب هذه الأزمة يقف جيل من الشباب يواجه واقعاً مادياً قاسياً يتناقض مع وعود الديمقراطية البرجوازية، مما يبرز أهمية التحليل المادي التاريخي لكشف الطبيعة الحقيقية لهذه الديمقراطية كواجهة للهيمنة الطبقية.

والديمقراطية البرجوازية وفقاً للتحليل النقدي ليست مجرد نظام للحكم بل شكل محدد من أشكال الدولة في المجتمع الرأسمالي حيث تمارس الطبقة المالكة دكتاتوريتها عبر آليات غير مباشرة. فهي «آلة في يد الرأسماليين للهيمنة على الطبقة العاملة»، تقوم ظاهريا على المساواة الشكلية في الحقوق السياسية واللامساواة الجوهرية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

وتتخذ الديمقراطية البرجوازية شكل التمثيل النيابي الذي يوهم المواطنين بامتلاك سلطة القرار بينما تبقى مراكز السلطة الحقيقية بعيدة عن التأثير الشعبي، كما يخضع النظام الانتخابي لتأثير رأس المال عبر تمويل الحملات والتحكم في وسائل الإعلام.

وفي العقود الأخيرة تعمقت أزمة الديمقراطية البرجوازية مع النيوليبرالية حيث أدت سياسات الخصخصة وتحرير الأسواق وتقليص الإنفاق الاجتماعي إلى تقويض التوافق الاجتماعي. وتجلت هذه الأزمة في تآكل دولة الرفاه وتزايد التفاوت الاقتصادي وعولمة الاقتصاد وهيمنة التكنوقراط، مما أضعف الاستقرار الاجتماعي الذي كان أساساً لشرعية النظام الديمقراطي.

وتظهر هذه الإشكاليات بصورة أكثر حدة في المجتمعات العربية والمغاربية حيث تواجه التجارب الديمقراطية تحديات مضاعفة تتمثل في الارتباط العضوي بين السلطة السياسية ورأس المال. فقد أدت سياسات الخصخصة في دول مثل المغرب ومصر وتونس إلى تشكيل طبقة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة تمارس تأثيراً كبيراً على السياسات العامة.

وفي المغرب، يمكن ملاحظة التناقض بين التطور الشكلي للمؤسسات الديمقراطية واستمرار التفاوت الاجتماعي المتزايد. فرغم الإصلاحات الشكلية الدستورية والسياسية منذ تسعينيات القرن الماضي إلا أنها لم تؤد إلى تغيير جوهري في توزيع الثروة والسلطة، مع بقاء نسبة البطالة بين الشباب المغربي تتجاوز 25% في المناطق الحضرية.

ويواجه الشباب اليوم واقعاً مادياً قاسياً يتمثل في البطالة والعمل غير المستقر والديون الدراسية وأزمة السكن، مما يخلق وعياً متناقضاً تجاه الديمقراطية البرجوازية. إذ يدرك قطاع متزايد من الشباب أن التصويت كل أربع سنوات لا يعني القدرة على التأثير في السياسات العامة، وهو ما يظهر في تراجع مشاركتهم في الانتخابات واتجاههم نحو أشكال أخرى من الفعل السياسي.

وقد تجلى هذا الوعي المتنامي لدى الشباب العربي والمغاربي في احتجاجات المنطقة منذ 2011، حيث رفعت شعارات تطالب بالكرامة والعدالة الاجتماعية إلى جانب المطالب السياسية. وفي المغرب، شكلت حركة 20 فبراير نموذجاً لهذا الوعي الجديد، حيث جمعت بين المطالبة بإصلاحات دستورية عميقة وإصلاحات اقتصادية واجتماعية.

وتبرز في المنطقة العربية والمغاربية خصوصية إضافية تتمثل في تداخل أزمة الديمقراطية مع إشكالية التبعية للخارج، فقد أدت سياسات «الإصلاح الهيكلي» المفروضة من المؤسسات المالية الدولية إلى تقليص هامش سيادة الدول العربية، مما يفاقم من أزمة المؤسسات الديمقراطية المحلية.

ويتجه قطاع من الشباب نحو البحث عن أشكال أكثر جذرية للديمقراطية تتجاوز التمثيل النيابي، تتراوح بين الديمقراطية المباشرة والتشاركية والاقتصادية. وفي السياق المغربي، تبرز تجارب محلية في مجال الاقتصاد التضامني والتعاونيات التي تحاول تطبيق مبادئ الديمقراطية في مجال الإنتاج.

ورغم وعي الشباب المتزايد بمحدودية الديمقراطية البرجوازية فإن غياب البديل الثوري يدفع قطاعات واسعة منهم نحو استجابات متناقضة. فيتجه قطاع نحو العزوف عن المشاركة السياسية والانصراف إلى الشأن الخاص أو تبني فلسفات مثالية أو الهجرة، وهو ما يخدم استمرار الوضع القائم.

وقد أصبحت الهجرة خياراً مفضلاً لدى شريحة واسعة من الشباب المغربي، حيث يرغب أكثر من 70% منهم في الهجرة بحثاً عن فرص أفضل، مما يشكل مؤشراً على فقدان الثقة في إمكانية الإصلاح والتغيير.

وفي ظل أزمة البدائل التقدمية ينجذب قطاع من الشباب نحو القوى اليمينية المتطرفة التي تقدم خطاباً مناهضاً للنخب السياسية التقليدية لكنه يستبدل التحليل الطبقي بمفاهيم الهوية. وفي المنطقة العربية، تتخذ هذه الظاهرة شكل صعود التيارات المحافظة والأصولية.

إن أزمة الديمقراطية البرجوازية تخلق فرصاً جديدة للنضال من أجل ديمقراطية حقيقية تقوم على المساواة المادية وليس فقط الشكلية. وتتطلب مواجهة هذه الأزمة إعادة بناء الوعي الطبقي لدى الشباب وإعادة الاعتبار للنضال الاجتماعي المرتبط بالقضايا المعيشية اليومية.

كما يتطلب تجاوز أزمة الديمقراطية البرجوازية الجمع بين النضال من أجل توسيع الحقوق الديمقراطية والنضال ضد الاستغلال الطبقي، وبناء أشكال تنظيمية جديدة قادرة على استقطاب الشباب وتحويل سخطهم إلى فعل ثوري منظم.

وفي سياق المجتمعات العربية والمغاربية، تبرز أهمية بناء جبهات نضالية واسعة تجمع بين قوى اليسار الثوري والحركات الاجتماعية والنقابات العمالية، بهدف خلق بديل سياسي واجتماعي قادر على مواجهة تحالف السلطة ورأس المال.

إن أزمة الديمقراطية البرجوازية ليست مجرد أزمة سياسية عابرة بل تعبير عن أزمة أعمق تتعلق بعجز النظام الرأسمالي، وهي تخلق فرصة لإعادة طرح البديل الاشتراكي كأفق يتجاوز تناقضات هذه الديمقراطية. هذا البديل يتطلب إعادة تطوير نظرية وعملية تستجيب لتحديات الواقع المعاصر، وجوهره الانتقال من ديمقراطية شكلية تخفي هيمنة الأقلية إلى ديمقراطية حقيقية تقوم على سلطة الأغلبية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

> إن أزمة الديمقراطية البرجوازية تخلق فرصاً جديدة للنضال من أجل ديمقراطية حقيقية تقوم على المساواة المادية وليس فقط الشكلية. وتتطلب مواجهة هذه الأزمة إعادة بناء الوعي الطبقي لدى الشباب وإعادة الاعتبار للنضال الاجتماعي المرتبط بالقضايا المعيشية اليومية.

دراسة سوسيولوجيا للمرأة النقابية

دريدش حلمي (*)

محددات العمل النقابي عند المرأة في الجزائر

تكتسي المشاركة النقابية في الجزائر، كغيرها من الدول، أهمية كبيرة نظرا لتأثيرها على سياسات الدول وخياراتها الإستراتيجية، إلا أن المشاركة النقابية تتميز من مجتمع الى آخر بمواصفات حسب ظروف ذلك المجتمع وخصائصه، لذلك فإن السيرورة التاريخية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري والتي قد تجعل المشاركة النقابية والعمل النقابي عند المرأة يتميز ببعض المواصفات التي قد تميزه عن غيره، يوجه دور المرأة وتحركاتها في مجتمعنا القيم والمعايير التي تلقتها خلال تنشئتها في محيطها الاجتماعي.

1 – دور القيم والمعايير

ان القيم والمعاير هي التي توجه سلوك الفرد وتحدد خياراته، كانت خيارات امرأة في بلدنا إذا تعلق الأمر بالمشاركة النقابية وما تتطلبها من تفرغ، مواجهة، الظهور في الصفوف الأولى، قضاء أوقات أطول خارج البيت، السهر إلى ساعات متأخرة والسفر خارج والية الإقامة وحتى خارج الوطن، رهينة لثقافة المجتمع الجزائري التي ترفض بقوة هذا التفرغ. يختلف المجتمع الجزائري باعتباره «مجتمعا محافظا إلى حد ما» عن المجتمعات الصناعية بارتباطه ببعض القيم الموروثة عن الأجداد، وإن كان يسير نحو التفكك، أن العصبية بمفهوم ابن خلدون مازالت تخيط نسيج مجتمعنا، فيكفي تتبع مجريات حدث سياسي معين لنقف على دور الجهة والقبيلة والعشيرة في تحديد الانتماءات والتصويت لقوة سياسية على حساب قوة أخرى، يجري هذا على حساب البرامج ومستوى الخطاب وصدقية والوعود. إن تركيبة اجتماعية كهذه قد تكبح العمل النقابي وتوسيع دائرة المشاركة النقابية مشاركة أكبر للمرأة، ما قزم دورها وحصره في المشاركة الرقمية فقط. وباعتبار أن للتنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة عبر مراحل نموها تأثير مباشر في اختياراتها المستقبلية لاسيما عند التحاقها بعالم الشغل، فمن الأهمية بما كان تناول أهمية دور هده السيرورة في هذا المجال.

2 – دور التنشئة الاجتماعية.

التنشئة الاجتماعية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه، وهي عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد طفلا فمراهقا فراشدا فشيخا سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لادوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في المحيط الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية (حامد). ويرى حسن الساعاتي أن التنشئة الاجتماعية هي: «عملية تربية وتعليم ترتكز على ضبط سلوك الفرد بالثواب والعقاب وكفه عن الأعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجيعه على ما يرضها حتى يكون متوافقا مع الثقافة التي يعيش فيها. فالتنشئة الاجتماعية إذن هي: «العملية التي يتم بها إدماج الطفل في الإطار الثقافي للمجتمع، عن طريق توريثه أساليب التفكير والمعتقدات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وما يرتبط بها من أنماط سلوكية، حتى تصير من مكونات شخصيته.» فنتيجة للتفاعل بين أفراد المجتمع تتكون الثقافة، وعن طريق التنشئة الاجتماعية تنتقل إلى الأجيال المتعاقبة. وعليه، يمكننا أن نلمس تلك العلاقة الوطيدة بين الثقافة والتربية، حيث أن التنشئة الاجتماعية في أساسها عملية تربوية، هذه العلاقة تتمثل في أن التربية هنا تمثل المنهج والأداة وتمثل الثقافة المحتوى والمضمون، يمكن استنتاج من خلال التعريف أعلاه أن التنشئة الاجتماعية تستمر مع استمرار حياة الإنسان، فهي عملية تلقى واكتساب مجموعة من القيم والمعاير والأفكار والسلوك، تستهدي بها تصرفاتنا وقراراتنا اليومية. على عكس النمو البيولوجي للإنسان الذي يتوقف عند سن محددة مهما كان نوع الغذاء الذي يتناوله الفرد ومهام كانت الرياضة التي يمارسها. فعملية اكتساب الفرد للقيم والمعايير التي توقف طوال حياته فهي تحل محلها قيم أخرى، أوً لغي قيما تنزل بعض القيم في الترتيب لصالح قيم أخرى.

3 - دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

إن الثقافة التي تؤثر في سلوك الفرد تأثيرا مباشرا، اذ أن عدد من المؤسسات الاجتماعية والجماعات التي ينتمي إليها الفرد هي التي تقوم بهذا الدور، ولا يمكن حصر هذه المؤسسات، لأن عددها غير محدد، فنقتصر على ذكر أهمها: الأسرة، المدرسة، دور الحضانة، الروضة، وسائل الإعلام، المساجد، ومؤسسات الترويح، مؤسسات الثقافة والمجتمع العام، جماعة الرفاق..

– الأسرة

هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل تكوين ذاته والتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء والتعامل مع أعضاءها، وفي هذه البيئة يتلقى أول إحساس بما يجب وما لا يجب القيام به، والأعمال التي إذا قام بها تلقى المدح وتلك التي تلقى الذم والاستهزاء، وبذلك تعده للاشتراك في حياة الجماعة بصفة عامة، ولعل أهم ما تعطيه الأسرة للطفل هو تحديد ثقافته وطبقته الاجتماعية تبعا لسنه وجنسه ومستواه الاجتماعي والاقتصادي وتحديد مركزه وإعطائه فكرة عن نفسه وإعداده لدوره كرجل أو امرأة في المستقبل.

– المدرسة

تعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية ما تزال محل اهتمام كبير بالنظر للمهمة الموكلة إليها من طرف المجتمع، حيث تتولى عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد بعد الأسرة مباشرة، ويتم فيها اكتساب المعرفة والمفاهيم السلوكية المختلفة عن طريق التلقين والتعليم من جهة، وعن طريق البيئة الاجتماعية عند الرفاق من جهة ثانية، أي أن المكتسبات السلوكية تتغير بتغير الجهة المؤثرة في أنماط السلوك التي ألفها الفرد في أسرته وبيئته. ولذلك فإن الدور الذي يقع على المؤسسات التعليمية في توجيه الأفراد وتثقيفهم وتعليمهم وتنمية مهاراتهم يوازيه في الشق الآخر دور أساسي يتعلق بالجانب السلوكي ومتغيراته المختلفة أثناء العملية التعليمية، حيث تواصل المدرسة دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فالمدرسة جماعة أكبر حجما من الأسرة، وهي مؤسسة اجتماعية اتفق المجتمع على إنشائها بقصد المحافظة على ثقافته، ونقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل، كما أنها تقوم بتوفير الفرص المناسبة للطفل كي ينمو نموا جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا إلى المستوى المناسب الذي يتفق مع ما يتوقعه منه المجتمع السليم، من المنظور الاجتماعي. تدرب المدرسة الطفل على ممارسة العلاقات الإنسانية مع غيره.

إن الثقافة التي تؤثر في سلوك الفرد تأثيرا مباشرا، اذ أن عدد من المؤسسات الاجتماعية والجماعات التي ينتمي إليها الفرد هي التي تقوم بهذا الدور، ولا يمكن حصر هذه المؤسسات، لأن عددها غير محدد، فنقتصر على ذكر أهمها: الأسرة، المدرسة، دور الحضانة، الروضة، وسائل الإعلام، المساجد، ومؤسسات الترويح، مؤسسات الثقافة والمجتمع العام، جماعة الرفاق..

–الصحبة، «الجماعة»، الرفاق.

تعرف الصحبة على أنها مجتمع تلقائي لم يقم أحد بتنظيمه، ولم توضع له قواعد أو تقاليد أو قوانين فهو مجتمع نابع من حاجة نفسية واجتماعية حقيقية، ويتميز بأنه مجتمع يستلب قلوب أفراده، ويستوعب بسرعة كل فرد جديد ينظم إليه، كما لا يتميز بالتفكير المنطقي، ولا يحس بالمسؤولية إلى وضع خططه. يزداد دور جماعة الرفاق في التأثير على أعضائها مع تعقد الحياة وانشغال الأسرة بأمور أخرى تضعف دورها التربوي، فهي تنميهم وتدربهم على مطالبها وقيمها واتجاهاتها الخاصة. فعلى طريقها يتعرفون على معاني أمور كثيرة لا يستطيعون معرفتها عن طريق الأسرة إما لأنها لا تعرفها وإما لأنها تظن لا تعنيهم. وسائل الاعلام لم تكن وسائل الإعلام في بدايتها تعير اهتماما كبيرا لمسألة التنشئة الاجتماعية وللدور الذي يمكنها أن تضطلع به في هذا المجال، غير أنه مع تطور هذه الوسائل انكب الباحثون على استكشاف ما يمكن أن تلعبه من دور في خلق تنشئة اجتماعية سوية إلى جانب الأسرة والمدرسة بصفة خاصة. لقد ظلت المدرسة حتى بدايات القرن العشرين من أهم المصادر الرئيسية، المصدر الأول للمعرفة وظل المعل نشرها، وكان الناس يعتمدون على المدرسة كمصدر محتكر يستمدون منه معرفتهم بالعالم الذي يحيط بهم. أما اليوم فقد تطور الإعلام الحديث، وتقدمت فنونه حتى استطاع أن يثبت قدرته على صنع بيئته التربوية الخاصة معلنا بذلك نهاية عصر احتكار مؤسسات التعليم المصدر النظامي لنشر الثقافة والمعرفة وأصبحت غالبية المجتمعات تشهد تنافسً ا بين النظامين التعليمي والإعلامي، حيث يمكن في هذا الصدد الشارة إلى التأثير الكبير الذي باتت تفرضه وسائل الاتصال الحديثة و على رأسها شبكات التواصل الاجتماعي، لقد برهنت الأحداث المأساوية التي عاشتها عديد الدول العربية كيف شحنت مواقع التواصل الاجتماعي الرأي العام العربي ووجهته إلى الجهة التي خطط لها.

– دور العبادة

تقوم المؤسسات الدينية وعلى رأسها دور العبادة مكان العمل تدخل المؤسسات الإنتاجية ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية المؤثرة، فالمؤسسة تضم في طياتها ثقافة خاصة بها تختلف عن باقي ثقافات المؤسسات الأخرى حتى ولو كانت تعمل في نفس المجال وعليه يتم التطبيع الاجتماعي للموظفين الجدد حتى يتأقلموا مع هذه الثقافة. وتعرف ثقافة المؤسسة على أنها كل ما يوحد المؤسسة في ممارستها وكذلك كل ما يميزها عن الآخرين. ومنه يتضح أن ثقافة المؤسسة هي تلك المعايير والقيم وضوابط السلوك التي أنتجها الكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المؤسسة بصفتها منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية على المحيط المتواجدة فيه.

4 - سوسيولوجيا المرأة النقابية.

فالفرد رجل كان أو امرأة عند التحاقه بمكان العمل فانه يجلب معه ثقافته الفرعية، فإذا صادف ثقافة قوية داخل مؤسسته فانه سوف يتبنى هذه الثقافة ويذوب فيها، وإذا صادف ثقافة ضعيفة أو لم يصادف أية ثقافة، فانه سوف يفرض ثقافته الخاصة. يمكن التوضيح في هذا المقام الإشارة إلى أن من يحدد قوة ثقافة المؤسسة من ضعفها هو المسؤول الأول عن المؤسسة، شخصا كان أو جماعة من الأشخاص.

يتضح مما سبق أن مشاركة وانخراط المرأة بشكل فعال في العمل النقابي في بلادنا يحدده القيم والمعايير التي اكتسبتها المرأة طوال حياتها داخل مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، من جهة والخيارات الشخصية للمرأة التي في مرحلة معينة من حياتها فيما يتعلق باستقلالها ماليا عن الرجل وتتحرر من القيود التي فرضتها عليها تنشئتها الاجتماعية من جهة أخرى

(*) مقتطف من دراسة للباحث دريدش حلمي من الجزائ

في فلك الشهادة... لا مكان للنجاة الفردية

ثائر أبو عياش

في زمن الشهادة، لا تعود اللغة كما كانت. تمسك بالكلمات فتذوب بين يديك، كأنها خجلة من خوائها، كأنها تسأل: هل بقي للكلمة معنى أمام صمت الجسد حين يختار الرحيل؟

هل بقي للكلمة وزنٌ أمام جثة طفل بعينين نصف مفتوحتين، كأنه كانَ يحاول أن يرى آخر ما تبقى من هذا العالم القذر؟

يسقط عليك الفلاسفة من كل حدب وصوب. يتهامسون عن الروح، عن علاقتها بالجسد، عن محاورتها للموت. يسردون تأملات سقراط وهو يرتشف السم، يتحدثون عن هيغل حين رأى التاريخ كصراع للوعي بالذات، وعن نيتشه حين دعا لتجاوز الإنسان.

لكنهم لا يعرفون. لا أحد يعرف. في غزة لم يعد الموت موضوعًا للتأمل، بل صار خبزًا يوميًا، واقعًا متكرّرًا، لا يحتاج لمن يُفسّره. موت مباشر، فجّ، بلا غطاء نظري، ولا حاجة لفلسفة. الموت في غزة واضح. واضحٌ لدرجة أن إنكاره صار خيانة.

لم يكن الوقت وقت فلسفة، كان وقت بكاء. وقت أن تصير الدموع هي اللغة، والحداد هو الزمن. لقد كان شهيدًا واحدًا، واحدًا فقط، كافيًا ليفتح فجوة في السماء، كأن الله قال: «أنظروا كيف يكون الإنسان حين يصير حقًا إنسانًا.»

شهيد واحد قلب موازين العالم. فكيف إذا صاروا بالمئات، بالآلوف؟

أين نحن الآن؟ من نكون، إن لم نكن معهم؟ من نكون، إن كنا هنا نعدّ أيامنا على وقع «ما الجديد في الأخبار؟» بدل «كم بقي من القلب في غزة لم يُقصف بعد؟»

الزمن تبدّل. هذا زمن آخر. زمن لا تُحسب فيه الأيام بالتقويم، بل تقاس بالدم، بالصراخ، بصوت الانفجار في لحظة الإفطار، بجثة طفل يحمل حقيبته إلى الجنة.

تسأل نفسك: ماذا حدث للوعي؟ متى تحوّلنا من شهود إلى متفرجين؟ من ناقلين للصرخة إلى مكتفين بالصمت؟ من بشر إلى أرقام؟

كأن الزمن لم يتحول فقط، بل نحن من تهنا في تحوّله. ليس هذا «كيًّا» للذاكرة، بل محو كامل للهوية.

هوية تترنح تحت ضغط اللحظة، تحت هوس النجاة الفردية، وتحت الخوف من قول «لا».

نعم، قول «لا» صار مخاطرة. الصمت مريح أكثر، أليس كذلك؟!

الكل يهرول. الكل مشغول باليوم التالي. بنجاة شخصية وسط المجزرة العامة. فتيات يذهبن إلى الجامعة، شباب يشربون القهوة، وسائق تاكسي يضحك بخجل من خبر القصف...

لكن لا أحد يسأل: «كيف مات هذا الطفل؟»

لا أحد يتوقف ليسأل: «هل شاهدتم وجهه؟ هل سمعتم صوته؟»

في غزة، الزمن يدور إلى الأبد في فلك الشهادة. لا بداية ولا نهاية. كل لحظة فيها احتمال للموت، وكل موت فيها فرصة للحياة، تلك الحياة التي لا يعرفها إلا من ذاق حدودها.

كيف يمكن قول ذلك؟ كيف تصف مشهد أم تحتضن أشلاء ابنها؟ أي لغة تكفي؟

أي صورة تصل إلى قلبك دون أن تكسره؟

إن لم يهزّنا مشهد الطفل الشهيد، فمتى ستقوم الثورة؟

وإن لم تحمل صورته في قلبك، لا على جدارك فقط، فهل أنت حي فعلًا؟ أم مجرد ظل يمشي على قدمين؟

نغني؟ نعم. نغني، لأن الغناء في الميدان كان دومًا احتجاجًا، وكان في جنازة الشهيد صرخة.

لكن، حين تصبح الجنازات أكثر من الأغاني، وحين تُقال «شهيد جديد» بنفس الطريقة التي نقول بها «خبر جديد»، نعرف أننا اقتربنا من حافة العدم.

لن يتحرر هذا النص من النزيف، ما لم نحرر ذواتنا من الاحتلال الأخطر: الاحتلال الداخلي.

ذاك الذي يجعلنا نرضى بالقليل، نصمت عن الكثير، ونتقبّل أن تتسخ أرواحنا بماء المرحلة، تحت ذريعة «الواقعية».

لكن ما هي هذه الواقعية؟

واقعية تعني أن تُسحب علم فلسطين من بروفايلك كي لا تُزعج مديرك؟

واقعية أن تقول «أنا ضد الحرب على الطرفين» بينما الطرف الآخر يملك جيشًا ونوويًا وطائرات، والطفل الآخر لا يملك سوى دفء حضن أمه؟

الصراع الحقيقي لم يعد هناك فقط، في غزة، بل صار هنا، في داخلنا.

هل نملك شجاعة المقاومة؟ لا بالسلاح فقط، بل بالوضوح. بالحق. بالانحياز. بالصدق.

أن تقول «أنا مع الشهداء»، دون «لكن».

أن تبكي دون أن تبرر. أن تغضب دون خوف من اتهام.

الفلاسفة الذين يتكلمون عن الموت، لم يروا جثة طفل في كيس بلاستيكي.

لم يسمعوا أمًا تقول «يا حبيبي ارجع».

لم يروا الحيّ الذي احترق كاملًا في دقيقة.

فلسفتهم ناقصة.

فلسفة لا تكتمل إلا حين تمر عبر عيون الشهداء.

هذا النص لا يريد أن ينتهي. لأنه يعرف أن النزيف مستمر.

كل كلمة تُكتب، هي محاولة وفاء. كل جملة، مقاومة.

الكتابة ليست ترفًا. الكتابة فعلُ نجاة. الكتابة إعلان انحياز.

لذلك، لن ينتهي هذا النص...

حتى نتحرر.

حتى نعود بشرًا.

حتى لا يخجل الطفل الشهيد منّا حين ينظر إلينا من السماء.

عن بوابة الهدف

أرخبيل القهر

نورالدين موعابيد

يعروني أحايين كثيرة استنتاج أن الإنسان العربيّ عموما ما وجد إلا ليُجبر على استساغة الماء الأجاج في أرخبيل القهر حتى غدا مختبر تجريب الهمّ والنكد، أبعد من يكون عن الرغد، إذ لا يكاد يغادر نكبة حتى تقتحم حماه نكبة أخرى قد تتشرنق حوله تشرنقا سرطانيا، أخطبوطيا، فتتناسل برحاوَيْهُ. وتتأرجح مقاربة المواقف من ذلك كله بين من يدعو إلى التكتم رغبة في صيانة النفس مهما تعاقبت عليه المآسي، سيان إن بكر أو رحل، محتفظا ببعض ملح الصبر، مراودا كوة أمل على نفسها، نحو ما نقرأ في البيت الشعريّ، من اللامية المنسوبة إلى عليّ:

وإن ضاق رزق اليوم فاصبر إلى غد
عسى نكبات الدهر عنك تزول

وعندي أن هذا الصبر لا يستقيم إلا إذا كان «تكتيكا»(أسلوبا) يخدم استراتيجيا التحرر من الواقع الموبوء، يقول الشاعر قطريّ:

فصبرا في مجال الموت صبرا
فما نيل الخلود بمستطاع

..و من ينصح للشاكي بالتكتم أيضا، لكنه يضيف طبائع ذاتية تكشف للمتلقي عن موقف من فلسفة الحياة قضا و قضيضا، نحو ما يقول كريم العراقيّ في ميميته المغنّاة:

عدالة الأرض..مذ خُلقت مزيفة
والعدل في الأرض..لا عدل و لا ذمم

بعدما أكد أن مصدر الجرح هو الجريحُ نفسُهُ، بل إن الشكوى في تصوره»منقصة» لا تلبث أن تعمق النكبات، وتنكأ الجروح والقروح. وسرعان ما يتباهى بقدرته على التحمل، يقول:

شكواك للناس يا ابن الناس منقصة
ومن من الناس صاح ما به سقم
فإن شكوت لمن طاب الزمان له
عيناك تغلي ومن تشكو له صنم
وإن شكوت لمن شكواك تسعده
أضفت جرحا لجرحك اسمه الندم
لا اليأس ثوبي ولا الأحزان تكسرني
جرحي عنيد بلسع النار يلتئم

هكذا يتبدى أن مصادرة الغضب لا تجدي فتيلا، ألم يقل الأبنوديّ: «يا أمة العرب.. شيء من الغضب»؟!، فما كان من نزار .ق. إلا أن أبدع قصيدة عنوانها: «الغاضبون».

علمونا..
كيف الحجارة تغدو
بين أيدي الأطفال
ماسا ثمينا..

ويحذر الشاعر هؤلاء الأطفال من أن يتطابقوا والآباء:

نحن آباؤكم..
فلا تشبهونا
نحن أصنامكم..
فلا تعبدونا

والواقع أنه اعتمد المكاشفة و كأنه يفعّل «النقد الذاتيّ»، المغيّب لدى العرب، بدل الخطابات التبريرية الغارقة في التضليل و التمويه، التي من آلياتها «نظرية» المؤامرة، و «اختبار الله»، واختلال موازين القوى والاستقواء بالماضي التليد.. مما يقود إلى الإخفاق الذريع، الحتميّ، في مواجهة الواقع العنيد.. فتتوالد الهزائم كما الفطائر، وتتضاعف الخسائر، يستوي في ذلك الذكور والحرائر..

أبريل 2025

لحم الوجود

لمى الشطلي

ولدت من رحم الأرض .. ولم أدرك معناي بعد وخرجت إلى الكون فكرة بيضاء لا تشغل أي حلم، ثم وهبوني جنسية يملؤها الضجيج قالوا إن لي أرضا وسلالة وسلفا وأعطوني صفة في اللغة يدعونها «لاجئ»، امتلأت بالوهم وكان الخيال صديقي المفضل منحوني كل شيء إلا الأرض.

أعطوني منفى وأخبروني أننا نتوارث صلب الجسد منذ عام ١٩٤٨، لم تكن هذه العادة عند أجداد أجدادي الأوائل لكن السماء وخبث أبناء قابيل من زجّونا في هذا الإثم اللامنتهي، هم أثموا ونحن نصلب عنهم، «أتحسبنا جميعا أنبياء!» هكذا وشوش إلي عيسى لما صُلب بفتنة بني إسرائيل وعربدة الرومان، شبّه لهم أنه قتلوه مثلما يشبّه لهم خلاصهم منا. قد نسوا أنّ للصلب بعثا أشد بأسا وأنه كلّما كثر الموت رجعنا نسأل عن شجر الزيتون والحبال المعلّقة على مئذنة الحقيقة.. «هذه الأرض لنا ونحن لحم الوجود، ديانة التاريخ وتآليه كل القضايا..»

أتدري أن دوران هذه الكرة لا يكتمل إلا بالقضايا، وقد منحنا هذا الشرف دون عناء منا، لكننا نحتاج دوما لمقدمة طويلة تطرق التاريخ وتنصت للديانات ولكنها تستسيغ دوما دهاليز السياسة فتبا لأرسطو واضع مبادئ الشر الأعظم في هذا الكون، الآن أستطيع أن أخبرك بأنني أحمل أرضا لا تحملني، وأهرول باحثا عن معناي في منفاي وبأني بكامل عنفواني فلسطيني الهوية..

قد مضى التاريخ مُتهكماً ولم يأبه بأي شعب أو حضارة، ولكنه في لحظة إنسانية واحدة انشق على نفسه فوق أرض فلسطين، وأصيب بقصام الفلسطيني ذاك الإنسان الوحيد الذي نجح بأن يضعه أمام الحقيقة، فما معنى الإنسان والإنسانية وما هي الحقيقة؟ هو نزع عن ذاته صيرورة المضي قدما ليجعلنا أمام جدل لا منته كيف تكون إنسان وأنت ترى وتسمع كل ما يحدث للفلسطيني؟ ما معنى الحياة وهل القتل شيئ اعتيادياً؟ كيف نفهم أن فلسفة البعث الجديد تتسرب إليك من جسد الشهيد ومن تراب الأرض، حينما أشاح العالم نظره عنا ووضعنا في عُرف القضية.

أجبنا نحن من دمنا وأشلائنا ومن أنين عظامنا منذ النكبة إلى وقتنا هذا، لكن غزة أسقطت كل الحسابات وخرجت عن المألوف إلى سادية الفكرة وأمعنت في الإجابة لتؤلف أسطورة أخرى ورثتها عن الهنود الحمر «ويندیغو» العصر الجديد، المتعطش للحم والدماء والغارق في خطيئة الماضي بتلمود يبرر القتل على أنه شريعة، كل شيء يمكن تفسيره وتبريره ولكننا مازلنا عالقين بين فهم الإنسانية وصمت العالم، أنت ترى! هناك امرأة تسير حافية القدمين مترنحة بين يدي الموت تصرخ مفجوعة من غياب الصوت، وعلى الزاوية الأخرى تشاهد طفلا يحمل أشلاء أخيه الصغير ويعبر من المشهد إلى ثنائية الحياة والمأساة، وهناك أيضاً رجل خرّ على قدميه مستجدياً السماء وكل الديانات بأن يتوقف هذا الموت، نعم كل شيء بات واضحاً.. كل شيء يمكن فهمه، لذلك يزيدون صمتهم، أولئك المصابون بلعنة ميدوسا، بلغ بهم شقاء النظر إلى فقدان القدرة على الكلام حتى استحالوا لحجارة نعبد بهم طريق الذاكرة الجديد، فسجّل أيها العالم» نحنُ الوجود وكل الحقيقة.. فمتى سوف تكتفي من لحمنا..»

مرتضى العبيدي:

نهوض الحركة العمالية مجددا مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود أحزاب شيوعية قوية وكثيفة الحضور في أوساط العمال والفلاحين والشباب والنساء

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي لعددها 604، لسان حزب النهج الديمقراطي العمالي المغربي، الرفيق مرتضى العبيدي، عضو حزب العمال التونسي الشقيق.

الرفيق مرتضى، جامعي (اختصاص لغة وأدب فرنسي) من مواليد سنة 1952 بتوزر. ناضل بداية من سبعينات القرن الماضي في صفوف الحركة الطلابية وانخرط منذ التحاقه بالجامعة بمنظمة آفاق العامل التونسي. ساهم في بداية الثمانينات في النقاشات التي توّجت بتأسيس حزب العمّال الشيوعي التونسي وعمل على تركيز فروع له بالجنوب وبمنطقة الحوض المنجمي تحديدا. تعرّض للمحاكمة مرّتين بسبب نشاطه الحزبي، عزل إثرهما من الشغل. وتعرّض عند إيقافه بمنطقة الشرطة بقفصة إلى أبشع أصناف التعذيب. نشط طويلا في الحقل النقابي والثقافي والحقوقي وهو اليوم يواصل نضاله في صفوف حزب العمال التونسي.

كل الشكر للرفيق لعبيدي.

■ يعرف العالم وخاصة دول المركز صعود اليمين المتطرف، ما هي في نظركم الأسباب وراء هذا التحوّل؟

● **وإن تابع العالم منذ سنوات وخاصة بعد أزمة سنوات 2008–2007 تحوّلات المشهد السياسي الذي أفضى إلى العودة القوية لقوى أقصى اليمين الى البروز وحتى الى سدّة الحكم في عديد البلدان، فإن السنة الأخيرة (2024) والتي كانت سنة الانتخابات بامتياز، جاءت لتؤكد هذا التوجه. إذ أن المتمعن في المشهد اليوم يلاحظ دون عناء وقوع كبريات الدول سياسيا واقتصاديا وعسكريا بين أيدي أحزاب وحركات شعبوية يمينية شوفينية متطرفة وفاشستية، إن في بلدان المركز الامبريالي أو في جزء غير قليل من الرأسماليات التابعة. فالولايات المتحدة الأمريكية والهند وروسيا والأرجنتين وعديد بلدان أوروبا وكندا تحكمها اليوم هذه الحركات، وعديدة هي البلدان المهدّدة بنفس المصير في الانتخابات المرتقبة للسنة الجارية.**

تشير الأرقام الى أنه جرت في العام 2024 انتخابات عامة في ما لا يقل عن 40 دولة، يقطنها 41 من سكان العالم وتمثل 42% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، آلت في معظمها لصالح اليمين المتطرف الذي عزّز تواجده في البرلمانات والحكومات وفي أعلى هرم السلطة التنفيذية كما هو الحال مع دونالد ترامب في أمريكا، وبوتين في روسيا، و "نارندرا مودي" في الهند. كما تعزز هذا التواجد بفوز أحزاب من نفس الطينة في الانتخابات المحلية في عديد البلدان الأوروبية الأخرى مثل هولندا والمجر وإيطاليا والسويد وفنلندا وسلوفاكيا والنمسا. ويُخشى أن يتعزز هذا التوجه في الاستحقاقات الانتخابية المنتظرة في المستقبل القريب.

فكيف نفهم هذه الظاهرة؟

إن ظهور الفاشية في تعبيراتها الأولى، خلال القرن العشرين تزامن مع أزمات كبرى دكت أركان النظام الرأسمالي وهدّدته في وجوده، ونقصد بالخصوص الحرب العالمية الأولى (1918–1914) و"الكساد الكبير" (1929)، تلك الأزمات التي جعلت شرائح البورجوازية الحاكمة عاجزة عن الحكم من خلال الأشكال السابقة، فسمحت لغيرها من الشرائح لتُحكم القبضة الحديدية على الطبقة العاملة وعموم الكادحين لضمان تواصل الاستغلال الرأسمالي واستخراج فائض القيمة.

وفي ظروف فيها الكثير من أوجه الشبه، نمت الفاشية الجديدة في سياق أزمة النيوليبرالية المتفاقمة، لا سيما بعد «الركود الكبير» الذي نجم عن الأزمة المالية التي انفجرت في عامي 2008–2007، زادته تعقيدا جائحة كورونا التي عمت العالم سنوات 2021–2020، والتي تركت مخلفات فشل النظام الرأسمالي في التعافي من تأثيراتها الى حد اليوم. وهذا يؤكد أن هذه الظواهر هي وليدة أزمات النظام الرأسمالي التي لا تنقطع وإن أخذت مظاهر مختلفة باختلاف الأزمنة.

■ أليست هذه فرصة تاريخية لليسار الماركسي عامة في مختلف دول العالم لانبعاثه ولفضح آليات النظام الرأسمالي وطرح مشاريع الديمقراطية المباشرة في أفق بناء الاشتراكية؟

● **فعلا هي كذلك، خاصة حين نرى أنه في حالة الأزمة الاقتصادية، وكلما تدهورت الظروف المادية للطبقات الشعبية، وانكشفت حقيقة التنظيمات الإصلاحية، تعجز الأحزاب الماركسية اللينينية (إن وُجدت) والقوى الثورية عموما على استقطاب الجماهير وجذبها إليها في حين تتقدم المنظمات الفاشية أو القريبة من الفاشية بشكل واضح؟**

ويُرجع الكثيرون الأمر الى حالة الوهن التي عليها الحركة العمالية اليوم بمختلف تعبيراتها وتشكيلاتها. فما الذي يجب فعله إذن في هذا المستوى حتى تنهض التنظيمات العمالية عموما والماركسية–اللينينية خصوصا بالمهمات الملقاة على عاتقها؟

وهنا لا بد من التذكير بأنه من بين العناصر التي ساهمت في دحر النازية والفاشية في النصف الأول من القرن الماضي وجود الاتحاد السوفياتي البلد الاشتراكي الذي استمات عماله وشعوبه في الدفاع عن وطنهم والعالم برمّته، وكذلك وجود حركة شيوعية قوية تمكنت بتكتيل جهودها مع الحركة الاشتراكية ومع أحرار العالم بتوجيه من الأممية الثالثة من المساهمة في تلك السيرورة الثورية. أما اليوم فلا شيء من عناصر القوة هذه بقي، وساهمت أسباب عديدة ليس المجال هنا لاستعراضها في وصول الحركة العمالية الى الوضع المزري الذي تعيشه اليوم. فكيف الخروج منه؟

إننا كماركسيين–لينينيين نؤمن أن نهوض الحركة العمالية مجددا مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود أحزاب شيوعية قوية وكثيفة الحضور في أوساط العمال والفلاحين والشباب والنساء، وبشكل عام بين الطبقات المستغلة والمضطهدة وعموم الطبقات الكادحة. وإذا ما اكتسب حزب البروليتاريا هذه الصفات، فسيكون قادرًا على قيادة حركة الجماهير ونضالها من أجل مطالبها وحقوقها السياسية والاقتصادية؛ وتعتمد قدرته على العمل أيضًا على صحة سياسته من عدمها، من حيث تطابقها مع اهتمامات ومصالح الجماهير، وما إذا كانت مقترحاته تتضمن محتوى طبقيًا واضحًا وتتقيد بالمبادئ الماركسية اللينينية.

لذا نعتبر أن من أوكد واجبات المناضلين الماركسيين في كل بلد الالتفاف حول هذا الحزب وتعزيزه، إن وجد، أو العمل على إيجاده، دون تردد أو انتظار إن لم يوجد بعد. ومن المهام الملقاة على عاتقه في إطار مراكمة القوى من أجل انتصار الثورة والاشتراكية فضح آليات النظام الرأسمالي وتحرير الجماهير من الهيمنة الإيديولوجية للبورجوازية ولسائر الطبقات الرجعية بالعمل الأيديولوجي والسياسي المنهجي بين العمال والقوى المحرّكة للثورة، حتى تعرف هذه القطاعات سياسات الحزب وتتماثل معها وتناضل من أجل تحقيقها.

■ ما هي المهام التي يطرحها اليوم مد الفاشية الجديدة على قوى اليسار إن محليا إقليميا أو دوليا؟

● **إننا نعتقد أن مقاومة المدّ الفاشي في بلدان المركز كما في البلدان التابعة يتطلب تظافر جهود كل القوى المتضرّرة من هذا المدّ، وهي التي تشكل الأغلبية الساحقة على مستوى كل قطر وكذلك على المستوى العالمي. ولضمان تكتيل هذه القوى تكتيلا ناجعا، فإننا لا نرى بدّا من أن تلعب الطبقة العاملة دور الطليعة فيه. فهي الوحيدة القادرة على الاتحاد مع باقي الطبقات الكادحة والشرائح الاجتماعية التي ليس لديها خيار سوى النضال ضد استغلال ونهب الاحتكارات الرأسمالية، وإملاءاتها. ومن أوكد الواجبات في هذا المجال تشكيل جبهة موحدة مناهضة للإمبريالية والفاشية والصهيونية لتحرير نفسها وحلفائها من حكم الاحتكارات المبنية على الاستغلال والنهب ومن براثن الشعبويين اليمينيين والرجعية والفاشية.**

كما يجب على الطبقة العاملة وأحزابها أن يعززوا تحالفاتهم ووحدة النضال والعمل مع جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم، الذين يتحدون في النضال ضد الإمبريالية ويعززون تحالف الطبقة العاملة العالمية والشعوب التابعة المضطهدة في جميع أنحاء العالم. إن الطبقة العاملة هي جوهر بناء جبهة واسعة مناهضة للرأسمالية والإمبريالية والصهيونية والفاشية، على الصعيدين الوطني والدولي، على أساس الظروف الملموسة، والتي يمكن أن تؤدي إلى النضال من أجل الثورة البروليتارية.

واليوم، والتناقضات الإمبريالية الرأسمالية تحتد أكثر فأكثر، مما يجعل خطر اندلاع حرب كونية جديدة خطرا قائما ولا مجرّد احتمال، فإن من أوكد واجبات أحرار العالم الشروع في تكوين جبهة عالمية للنضال ضد خطر الحرب المتزايد.

إننا نعتقد أنه لم يعد لدى الرأسمالية ما تقدمه للبشرية، لذلك فإن تكييف الظروف الذاتية والعمل التنظيمي يجب أن يتجه نحو إحلال نظام دولي جديد لا يمكن أن يكون إلا نظاما اشتراكيا. لذا، فإن الطريق الوحيد لتحرير الطبقة العاملة وعموم الكادحين والشعوب هو الثورة البروليتارية العالمية التي ستضع حدا لهيمنة البرجوازية والرأسمالية ولنظامها الجائر القائم على الاستغلال الشديد والنهب واستبداد الاحتكارات.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تحذر من المس بحياة الرفيق الأسير احمد سعدات
حياة الرفيق القائد الأمين العام في خطر

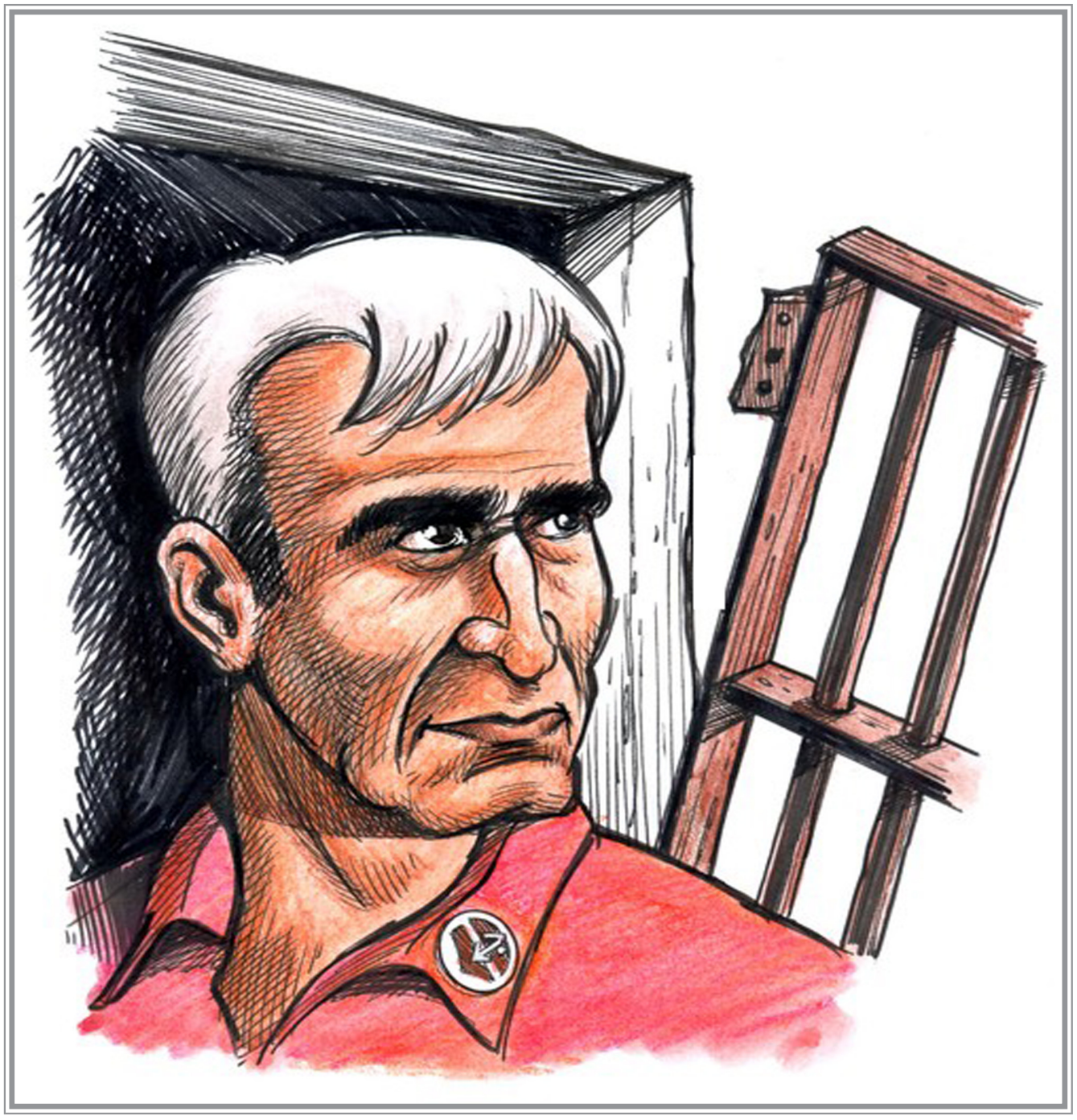

×الجبهة الشعبية: نُحَمّل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الرفيق الأمين العام أحمد سعدات واستهداف قيادات الحركة الأسيرة تصعيد خطير×

تُحمّل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاحتلال الصهيوني، ورئيس حكومته الفاشية مجرم الحرب بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه الفاشي والعنصري إيتمار بن غفير المسؤولية الكاملة والمباشرة عن حياة الأمين العام للجبهة الرفيق أحمد سعدات الذي يواجه ظروفاً صحية وإنسانية بالغة الخطورة داخل زنازين العزل في سجن مجدو، خاصة بعد تعرضه لاعتداء وتنكيل وحشي أثناء عملية نقله الأخيرة.

ما يتعرض له الأمين العام هو جريمة صهيونية متعمدة، تأتي في سياق تصعيد ممنهج وخطير يستهدف قادة الحركة الأسيرة، ويهدف إلى تصفيتهم البطيئة جسدياً ونفسياً، عبر الإهمال الطبي، والتعذيب، والتنكيل، والعزل، والتجويع الممنهج.

تُحذر الجبهة من استمرار هذا الاستهداف، الذي طال أيضاً عضو المكتب السياسي للجبهة ومسؤول فرع السجون الرفيق عاهد أبو غلمي، الذي تم نقله مؤخراً إلى سجن جلبوع في ظروف قاسية، إلى جانب عدد من رموز الأسرى من حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، ومن بينهم القادة: حسن سلامة، وعبد الله البرغوثي، وإبراهيم حامد، وغيرهم، الذين يتعرضون لحملة تنكيل وتعذيب غير مسبوقة.

تجدد الجبهة عهدها بأنّها، ومعها قوى المقاومة، ستبذل الغالي والنفيس، وتقدم التضحيات من أجل تحرير جميع الأسرى، وفي مقدمتهم الأمين العام أحمد سعدات ورفاقه القادة، وإنهاء معاناتهم المستمرة في سجون الاحتلال.

تدعو الجبهة جماهير شعبنا الفلسطيني، وقواه الحية في الوطن والشتات، وكل أحرار العالم، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية، إلى التحرك العاجل والفاعل، والمشاركة في أوسع حملة إسناد مع الأسرى، للضغط على الاحتلال من أجل وقف هذه الجرائم الخطيرة، وإنقاذ حياة الأسرى، وفضح هذه الممارسات أمام الرأي العام العالمي.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
5- أيار/مايو 2025-

حدث الأسبوع

الفاشية الزاحفة

علال الجديد

عاش الشعب التونسي فجر ليلة 19 أبريل المنصرم صدمة كبرى بعد الإعلان عن الأحكام الصادمة في ما أصبح يعرف بقضية «التآمر على أمن الدولة» حيث تراوحت العقوبات السجنية الصادمة ما بين 4 سنوات و66 عاما في حق شخصيات ورموز وطنية وقيادات تونسية وازنة كانت تشكل إلى حين، المشهد السياسي في تونس. وبعد يومين، اعتقل النظام المستبد المحامي أحمد الصواب بتهمة «تكوين وفاق إرهابي» وأصدر بطاقة إيداع في شأنه لأحد السجون التونسية التي يقبع فيها عدد كبير من المعارضين لحكم قيس سعيد الاستبدادي (سياسيون، حقوقيون، محاميون، نقابيون، اعلاميون/ت ورجال أعمال...). فالسجون التونسية أصبحت مترعة لاستقبال كل يوم عدد من ضحايا النظام الحالي الغرض منها تصفية المعارضة وترهيب الشعب التونسي والاستفراد بالحكم و» إغلاق قوس الثورة»، خدمة لمصالح تحالف طبقي رجعي وإرضاء لشهوة زمرة فاسدة أحكمت قبضتها على كل مفاصل السلطة. إنها الفاشية الزاحفة كما أسماها الرفيق حمة الهمامي في إصداره الأخير.

فبروز الشعبوية الفاشية في تونس لم تأت صدفة بل ظهرت كإحدى نتائج الأزمة السياسية والاقتصادية الشاملة التي تردت فيها البلاد خلال السنوات اللاحقة للثورة وفشل منظومة حكمها في تلبية مطالب الشعب التونسي. والتي لم تكن تسعى إلا للإنحراف بالثورة عن مسارها وغلق قوسها بصفة نهائية. ومن أهم سماتها أنها نزعة غارقة في الروحية، تسبح في الماضي لطمس عجز أساسي وجوهري في معالجة قضايا الحاضر والمستقبل، عنيفة ومعادية للتقدم والتطور والتغيير، اقصائية للرأي الاخر وديماغوجية، تستعمل كل الطرق والاساليب للتأثير في قطاعات من الجمهور في لحظات الأزمات، لكن هذ الفكر سرعان ما ينكشف زيفه وطابعه المغالط خاصة حين لا يجد الناس حلولا لمشاكلهم اليومية بل سيقفون عند الحقيقة الصادمة وهي أن ظروفهم تدهورت كثيرا عما كانت عليه.

إن دولة الحق والقانون والمؤسسات في تونس، مازالت لا تمثل جزءا من ثقافة الشعب التونسي. لقد حكم تونس البايات حكما استبداديا مطلقا وحدى حذوهم الاستعمار الفرنسي ونفس النهج سار عليه الرئيس بورقيبة بعد خروج المستعمر. فقد أرسى، هو الأخر، حكما فرديا مطلقا، وتواصل هذا الوضع مع الرئيس المخلوع بن علي. وقد وفرت ثورة الياسمين فرصة للشعب التونسي لإرساء قواعد دولة الحق والقانون والمؤسسات، لكن الحكومات المتعاقبة تصدت لذلك ورفضت تركيز محكمة دستورية ومراجعة عدد من القوانين القمعية الخطيرة والمجحفة كقانون الطوارئ والارهاب وقانون المحكمة العسكرية.

ووصول الرئيس الحالي قيس سعيد الى الحكم وجد الأرضية مناسبة للعودة بالبلاد إلى مربع الاستبداد والحكم الفردي الدكتاتوري الفاشي. فمنذ اعتلاءه عرش السلطة ،عمل على تفكيك بنيات الدولة وآستبدالها بجهاز جديد متحكم فيه لنسف مكاسب الثورة الديمقراطية مستغلا في ذلك الثغرات الموجودة في الدستور والقوانين التي لم تراجع في عهد الحكومات اللاحقة للثورة .فاحتكر إدارة الشأن العام ،وتم تطويع القضاء والمحاماة وتصفية كل الهيآت الدستورية الرقابية وتفكيك الإدارة والتعسف المنهج لتكميم الأفواه ،واستهداف الأحزاب والجمعيات لتصفيتها وضرب حرية التنظيم، ومحاصرة الاتحاد العام التونسي للشغل قصد تحييده أو تهميشه وإلغاء الانتخابات التمثيلية ، و الاعتماد الكلي على الأجهزة الصلبة للدولة التي جعل منها عمادا لحكمه، مما أعاد سطوة البوليس على الحياة العامة(اعتقال، بحث، تفتيش وحجز). كل هذا رافقه تدمير ممنهج ومستمر لحياة الشعب الذي عاد الى أيام ظنها من الخوالي يقضيها في طوابير المواد الأساسية المفقودة والنادرة. هكذا يتضح أن الشعبوية الفاشية هو نظام ظالم وجائر ولاعقلاني، نظام لا أخلاقي قائم على الكذب والمغالطة والنفاق والتشويه. كما أنه يعادي حرية التعبير والاعلام الحر، كما يعادي دولة الحق والقانون والمؤسسات بغرض التحكم في رقاب الناس عن طريق القهر واشاعة الذعر بينهم. وما ذلك إلا لحماية مصالح الأقليات المحلية والدوائر الأجنبية التي تستغل خيرات الشعب التونسي وتنهب ثرواته وتعيق تحرره ونهضته. إن الشعبوية الفاشية هي العدو الرئيسي للشعب التونسي وهو ما يتوجب التخلص منها ومقاومتها. وذلك بالنضال الحازم ضدها لأن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتحرر من الهيمنة الأجنبية لا يمكن أن تتحقق عبرها ومعها بل على أنقاضها. فالنظام الشعبوي الفاشي هو جزء من الأزمة ولا يمكن أن يكون حلا لها أو حتى جزء من حلها.